جامعة أحمد دراية – أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

أثر متغيرات الإقتصاد الكلي (التضخم، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي) على التمويل البنكي الإسلامي في إيران خلال الفترة 2010–2018

إعداد الطالبتين:
- حفصة بيوسف
- حورية سلوس

إشراف الدكتور
عبد الرحمان عبد القادر

لجنة المناقشة

بلوافي محمد	أستاذ(ة) محاضر "أ"	(رئيسا)
عبد الرحمان عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	(مقررا ومشرفا)
بن ديبة يمينة	أستاذ (ة) محاضر "ب"	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2021 -2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث الببليوغرافي

الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عبد الرحمان عبد القادر

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف) على التمويل البنكي الإسلامي في إيران خلال الفترة 2010-2018

من إنجاز الطالب(ة): سلوس حورية

و الطالب(ة): يوسف حفصة

كلية : العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية.

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي.

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/14

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 29 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

رئيس قسم علوم الاقتصادية

د. عبد الرحمان عبد القادر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم العلوم الاقتصادية

جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

الى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق الى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.....الى والدتي العزيزة .

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى .....والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي.. وأخواني

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يد بيد الى صديقاتي وزميلاتي

إلى من علمونا حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنيرلنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

حورية سلوس

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

إليك يا أمي يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل، يامن زرعتي في قلبي أسمى معاني الأفاضل إلى ذلك الصرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم والدي صاحب الفضل الكبير.

إلى إخواني وأخواتي سندي في حياتي كل بإسمه(زينب محمد الأمين جوهرة صفا مروة عبد المنعم والبرعم الصغير يوسف) حفظكم الله ورعاكم.

ألى صديقاتي رفيقات دربي(فاطمة آمنة حورية رقية فاطمة صفية زهراء عائشة).

أليك أستاذي الكريم الذي دعمتني في مشواري الأخير، إلى كل من شجعني وأعطاني دفعة نحو الأمام إلى من كان لهم أثر في حياتي لمن كان عونا لي خاصة ولكم أحبتي

أهدي تخرجي إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

حفصة بيوسف

شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذاتنا الكرام الذين قدمو لنا الكثير باذلين جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة الى الذين حملو أقدس رسالة في الحياة .....

إلى الذين مهدو لناطريق العلم والمعرفة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل....

"كن عالما..فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم لا تستطع فلا تبغضهم"

كلمات الشكر والإمتنان جميعها لا توافيك حقك أستاذنا **عبد الرحمان عبد القادر** واحترامنا لجهودك العظيمة المضنية فقد قدمت كل ما يمكنك أن تقدمه لإنهاء هذه المذكرة فجزاه الله عنا خير جزاء.

كما نخص بالشكر عامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا وأمد لنا يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث المتواضع.

البيان	الصفحة
آية قرآنية	
الإهداء	i
الشكر والعرفان	ii
فهرس المحتويات	iii
قائمة الجداول والأشكال	vi
قائمة الملاحق والاختصارات والرموز	v
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على ربحية البنوك الاسلامية	
تمهيد	5
المبحث الأول: متغيرات الاقتصاد الكلي وربحية البنوك الاسلامية	6
الطلب الأول: مدخل نظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي	6
الفرع الأول: تعريف التضخم وعرض النقود	6
الفرع الثاني: تعريف سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي	7
المطلب الثاني:محددات التمويل في البنوك الاسلامية	8
الفرع الأول: تعريف التمويل في البنوك الاسلامية وضوابطه	8
الفرع الثاني : علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالتمويل البنكي الاسلامي	10
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة	10
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية	11
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	11
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	13
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة والدراسات الحالية	15
الفرع الأول: من حيث االمنهج	15
الفرع الثاني: من حيث مكان الدراسة و المتغيرات	15
خلاصة	16
الفصل الثاني: قياس أثر التضخم وعرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على التمويل البنكي الاسلامي في إيران خلال الفترة(2010م-2018م)	
تمهيد	18
المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة	19

المطلب الأول: النموذج والطريقة المستخدمة في الدراسة	19
الفرع الأول: مجمتع وعينة الدراسة	19
الفرع الثاني:متغيرات الدراسة وطريقة قياسها	23
الفرع الثالث:النموذج المتبع في الدرسة	25
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	30
الفرع الأول:الطريقة المستخدمة في الدراسة	30
الفرع الثاني:الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة	30
المبحث الثاني:عرض وتحليل النتائج	32
المطلب الأول: الدراسة الوصفية والقياسية للمتغيرات	32
الفرع الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات	32
الفرع الثاني:الإختبارات القياسية	35
الفرع الثالث:اختبارات تقدير النموذج	37
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها	45
خلاصة	47
خاتمة	49

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	اختبار (philips perron)ppلاستقرارية المتغيرات	35
02	العلاقة السببية بين متغيرات الاقتصاد الكليوالتمويل البنكي الإسلامي	36
03	تقدير نموذجARDL	38
04	اختبار الحدود للنموذج (bounds test) بالنسبة للتمويل	40
05	اختبار منهجية تصحيح الخطأ للنموذج	41
06	اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء	43
07	اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء	44

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني للتمويل ب التريليون ريال إيراني	32
02	التمثيل البياني لعرض النقودM2 ريال إيراني	33
03	التمثيل البياني لمعدل التضخم بالنسبة المئوية	34
04	التمثيل البياني لسعر الصرف ب الدولار	35
05	فترة الإبطاء الزمني لنموذج ARDL	38
06	اختبارjarque-Bera	43
07	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعملات النموذج	44

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق
01	تطور متغيرات الإقتصاد الكلي والتمويل البنكي الإسلامي في إيران خلال الفترة الممتدة من 2010-2018.

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز/الاختصار	دلالته
Pp	Philips perron-pp
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
CUSUMSQ	اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IF	معدل التضخم
SHOW MONY	عرض النقود
R^2	معامل التحديد
VCEM	نموذج تصحيح الخطأ

مقدمة

توطئة:

تعتبر العمليات المصرفية مقوما هاما في الوقت الحاضر فلا يمكن إنكار الدور الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار في مختلف الأنشطة فلا يمكن اعتبار البنوك تقدما علميا وحضاريا فقط بل تغير عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي وذلك من خلال عمليات حفظ الأموال وتنميتها إضافة إلى تسهيل تداول الأموال وتخطيط محكم لاستثمارها في مجالات مختلفة فهي اليوم تنظم علاقات المجتمع وتسهيل عمليات التعامل بين الأفراد والمجتمعات.فقد نشأت البنوك في فترة زمنية للقيام بوظائف متنوعة وذلك لتحقيق أهداف معينة ولكن وسائلها غير مشروعة وتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فمن هنا أدرك العلماء والفقهاء ضرورة إيجاد البديل لذلك أي الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع أحكام الدين الإسلامي فبرزت فكرة البنوك الإسلامية.

تعتبر مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها بالشريعة الإسلامية والمصارف الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي وبدوره جزء من النظام الإسلامي الذي يقوم على قيم إيمانية تحرم التعامل بالربا والتعدي على أموال الناس بالباطل وتتميز بأنها متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبأنها تتعامل بالائتمان فهي ليست مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.أو هي مؤسسات مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها وأنشطتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها.

يعد موضوع التمويل من المواضيع المهمة في البنوك الإسلامية. فالاقتصاد الإسلامي يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار، ويعتبر التمويل الإسلامي أحد الأسس التي يعول عليها لعمارة الأرض. وتعتبر إيران دولة من الدول الإسلامية التي تتعامل بالتمويل الإسلامي في معظم بنوكها وذلك وفق إتباع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركز على الشريعة الإسلامية.

يتأثر التمويل البنكي الإسلامي بعدة متغيرات أهمها متغيرات الاقتصاد الكلي الذي يعني بدراسة الظواهر الكلية للاقتصاد الوطني، مثل التضخم، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي.كما يركز على اتجاهات الإقتصاد وكيفية سيره.

الإشكالية: وعلى إثر ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر متغيرات الإقتصاد الكلي على التمويل البنكي الإسلامي في إيراني؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية تتجسد في ما يلي:

- كيف يؤثر معدل التضخم على التمويل البنكي الإسلامي في إيران؟
- ما علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتمويل البنكي الإسلامي في إيران؟
- هل يؤثر تطور المعروض النقدي على التمويل البنكي الإسلامي في إيران؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية تم اقتراح الفرضيات التالية والتي هي بمثابة إجابة مبدئية على التساؤلات السابقة:

- ❖توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتمويل البنكي الإسلامي في إيران.
- ❖يؤثر معدل التضخم المرتفع سلبا على التمويل البنكي الإسلامي في إيران.
- ❖توجد علاقة طردية بين العرض النقدي والتمويل البنكي الإسلامي في إيران.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال ما يلي:

- ❖إثراء الرصيد المعرفي للباحث
- ❖تزويد الدارسين بمعلومات تخص أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل البنكي الإسلامي في إيران.
- ❖إبراز أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل البنكي الإسلامي في إيران بصفة خاصة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖إبراز نوع العلاقة بين متغيرات الإقتصاد الكلي والتمويل البنكي الإسلامي الإيراني.
- ❖تسليط الضوء على ضوابط التمويل المصرفي الإسلامي.

دوافع اختيار الموضوع:

- ❖الرغبة الشخصية في البحث في مواضيع تتعلق بالبنوك الإسلامية.
- ❖توافق الموضوع مع تخصص الدراسة.
- ❖حداثة موضوع دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على التمويل البنكي الإسلامي في إيران.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في البنوك الإسلامية الإيرانية.

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من سنة2010م إلى غاية 2018م .مستخدمين في ذلك بيانات ربع سنوية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق للمفاهيم العامة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل البنكي الإسلامي وضوابطه، واستخدمنا المنهج التحليلي والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستعمال بعض الأدوات الإحصائية والقياسية والمتمثلة في نموذج ARDL .

صعوبات البحث:

واجهنا خلال هذا البحث صعوبات تجسدت في ما يلي:

- ❖ إغلاق المكاتب ودور المطالعة مما يحول بين التطلع على مراجع تخص الدراسة.

- ❖ قلة المقابلة المباشرة بين أعضاء البحث والأستاذ المشرف بسبب تفشي فيروس كورونا(covid19).

تقسيمات الدراسة:

لغرض دراسة الموضوع وتحليله وفهمه بصورة جيدة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لمتغيرات الإقتصاد الكلي وأثرها على التمويل البنكي الإسلامي، واندرج تحت هذا الفصل متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل البنكي الإسلامي وكما عرضنا فيه أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية حيث تمت المقارنة بين الدراسات في آخر الفصل وضعت خلاصة له. أما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى الدراسة التطبيقية لأثر الناتج المحلي الاجمالي والتضخم و عرض النقود و سعر الصرف على التمويل البنكي الاسلامي في إيران خلال الفترة(2010م-2018م) حيث اندرج تحته الحديث عن الطرق والأدوات والنماذج المستخدمة في الدراسة، والتي اعتمدنا فيها على البرنامج الإحصائي Eviews حيث استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة التي تندرج تحته مجموعة من الإختبارات مثل اختبار جذر الوحدة واختبار الاستقرارية لتوضيح اثر متغيرات الإقتصاد الكلي على التمويل، كما تعرضنا إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها وفي آخر المطاف وضعت خلاصة للفصل.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على ربحية البنوك الاسلامية

تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسة مصرفية تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف نشاطاتها، وتقوم البنوك الإسلامية إلى جانب المؤسسات الأخرى بعملية التمويل لضمان سير نشاطها، وللتمويل محددات تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث أن لهذا الأخير تأثير على تمويل البنوك الإسلامية.

ولمعرفة أثر هذه المتغيرات على التمويل سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة ماهية متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل والعلاقة التي تربط بينهما، لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما كالآتي:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية والتمويل في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية والتمويل البنكي الإسلامي

يهتم الاقتصاد الكلي بإجمالي الاقتصاد كتلة واحدة, إذ يدرس الظواهر الاقتصادية واسعة النطاق، يشمل هذا الاهتمام بمتغيرات مثل التضخم وأسعار الصرف وعرض النقود والناتج الداخلي الخام. تتيح لنا هذه المتغيرات معرفة المعلومات الأساسية حول الاقتصاد وذلك من خلال بيان أثرها على تمويل البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مدخل نظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج الداخلي الخام)

الفرع الأول: تعريف التضخم وعرض النقود

أولا: تعريف التضخم

التعريف الأول: إن مصدر كلمة تضخم: هو أي كبر أو زاد في الشيء المتضخم هو شيء غير مرغوب فيه، وكما يوجد في الاقتصاد يوجد في المجالات الأخرى

- تزخر الأدبيات الاقتصادية بتعريف التضخم فيعرف بعض الإقتصاديين التضخم على أنه ارتفاع في المستو ى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية[1].

التعريف الثاني: يعرف التضخم على أنه كمية كبيرة من النقود مقابل كمية قليلة من السلع والخدمات والأصول يترتب عليها ارتفاع مستمر وملحوظ للمستوى العام للأسعار, وتدهور في القوة الشرائية للوحدة النقدية ينتج عنه زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتضخم وهو أنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمستمر والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

ثانيا: عرض النقود

تعريف عرض النقود: عرض النقود يعني جملة الكمية الموجودة من النقود داخل الاقتصاد القومي وحتى الآن لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد للنقود، لذلك فإنه يوجد عدة تعاريف لعرض النقود, منها **المفهوم الضيق للنقود:** ويسمى وسائل الدفع الجارية ويرمز له عادة (M_1) ويشمل هذا التعريف كل الأصول التي تستخدم مباشرة دون حدود في عملية الدفع، أي يشمل النقود المتداولة(الورقية والمسكوكات) كما يشمل الودائع الجارية (تحت الطلب) التي تسمى نقود الودائع، حيث يمكن أن تستخدم مباشرة في الدفع وعلى ذلك فعرض النقود(M_1)= النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي+ الودائع الجارية بالعملية المحلية، وهذا التعريف يقوم على النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية على استخدام النقود كوسيط للتبادل ،**أما**

---

[1]–أنس قريب الله أحمد إبراهيم, زينب بشير علي عبد الله, **نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان باستخدام السببية خلال الفترة (1990–2015)**,قسم الاقتصاد القياسي والإحصاء الإجتماعي,السودان,2016

[2]–أحمد عبد الله ابراهيم, محمد شريف بشير الشريف, **محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1977–2015)**, مجلة الاقتصاد والمالية ,المجلد 3,العدد 2,السودان, 2017, ص70

المفهوم الواسع للنقود: ويسمى السيولة المحلية وهذا التعريف أوسع من سابقه حيث يشمل الى جانب ما يشمله التعريف الضيق، الودائع الآجلة بالعملة المحلية، إضافة إلى الودائع الأجنبية بنوعيها، أشباه النقود إذن عرض النقود$(M_2)=(M_1)+$ أشباه النقود ويطلق على عرض النقود السيولة المحلية ويؤكد هذا التعريف على دور النقود كمستودع للقيمة[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف عرض النقود عى أنه الكمية المطلقة المتدولة من النقود في المجتمع الإقتصادي.

الفرع الثاني: تعريف سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي

أولا: تعريف سعر الصرف

التعريف الأول: تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات، ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عملتين. إن سعر الصرف الأجنبي هو سعر وحدة عملة مع وحدة عملة مقابلة لدولة أخرى، ويعبر عنه بالعملة الوطنية إذ يعبر سعر الصرف عن كمية الوحدات من إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى[2].

التعريف الثاني: سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، ويعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في كل وحدات من العملة الوطنية[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية, أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

ثانيا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي

التعريف الأول: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي في الدولة خلال فترة معنية والذي يمكن أن تنعكس التقارير الدورية حول مستوياته واتجاهاته المستقبلية على حركة أسعار الأوراق المالية[4].

---

[1]– إبراهيم فضل المولى البشير, معاوية محمد خاطر بريمة ,**التمويل بصيغة المرابحة وأثره في الأداء الاقتصادي,(دراسة تحليلية في الفترة من 200الى 2010)**, مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب ,العدد 15,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2010,ص122

[2]– سعد الدين حسن, إدريس يحي, **أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان** ,دراسة تطبيقية (1992–2015),كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ,قسم الاقتصاد , جامعة الجزيرة السودان,2016,ص79

[3]– حسن توكل, أحمد فضل,**أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان (1980–2014)** ,مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية ,المجلد 1,العدد2, الخرطوم,2016 ,ص88

[4]– عبد القادر بسبع, **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأسهم الإسلامية** دراسة حالة مؤشر فاينانشال تايمز الإسلامي لبورصة ماليزيا, كلية العلوم الاقتصادية ,العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجيلالي اليابس, سيدي بلعباس الجزائر,2019, ص106

التعريف الثاني: هو مجموع قيمة جميع ما ينتج من السلع النهائية والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الاجانب[1].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه هو مؤشر قياس النشاط الاقتصادي، وقيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع

[1]– فوزي شوق, السعدي رجال, **قياس العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015**, مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس, جامعة العربي بن مهيدي ,أم البواقي الجزائر,2017,ص44.

المطلب الثاني: محددات التمويل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف التمويل في البنوك الإسلامية و ضوابطه

أولا : مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية

التعريف الأول: يعني تقديم تمويل عيني أو معنوي على المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

التعريف الثاني: هو الوظيفة التي تحدد الموارد المالية المتاحة ذات المصادر المشروعة ورصد المبالغ المطلوبة لتمويل نشاطات مباحة وتوضيح طريقة صرفها وذلك من أجل تحقيق أهداف محققة مسبقا تتماشى مع روح الإسلام ولا تتعارض معه[2].

من التعاريف السابقة نستنتج تعريف للتمويل في البنوك الإسلامية على أنه تقديم تمويل وفق مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية, ووفق معايير وضوابط شرعية.

ثانيا: ضوابط التمويل المصرفي الاسلامي:

للقيام بعملية التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يجب على البنوك الإسلامية إتباع مجموعة من الضوابط من بينها ما يلي[3]:

1- التزام المصاريف الاسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية الغراء في جميع تعاملاتها

تعتمد المصاريف الإسلامية على الشريعة الإسلامية أساسا لجميع تطبيقات لاتخاذ مرجع في ذلك، وقد بينت نظرية الاقتصاد الاسلامي للمال التي تنطلق من أن ملكية المال لله وأن الانسان مستخلف في هذا المال، أي أن ملكية الانسان لما في يديه من أموال ملكية مقيدة بما حدده الملك المطلق لهذا الكون. وهذا ليس اجتهادا فقهيا ولا فكريا وانما هو من صميم التشريع السماوي جاءت به نصوص صريحة في القرآن من ذلك قوله تعالى" آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ " سورة الحديد الآية07.

2- منع التعامل بالفائدة(الربا) أخذا وعطاء بأي شكل من الأشكال:

---

[1]- بن عزة إكرام, بلدغم فتحي, **أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية**, دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر, مجلة الاستراتيجية والتنمية,المجلد09,العدد16مكرر,بلدالنشر جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر2019,ص34

[2]- الطيب محجوب محمد توم بخيت, **استخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف السودانية**, بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر الاقتصاد تخصص التمويل ,كلية الدراسات العليا, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2018,ص11.

[3]- بايشي نعيمة, قويدري صفاء, **أثرالتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي**, دراسة حالة السودان مابين الفترة 1990-2015, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أحمد دراية أدرار, قسم العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد نقدي وبنكي, 2019-2020, ص5

إن أهم مفهوم هو تحريم الكامل للفائدة أخذا وعطاء وهذا ما هو معروف بلفظ الربا، المال وحده لا يستطيع تحقيق أرباح، وعندما يتفشى الربا في الاقتصاد بأكمله فإن ذلك يعرض رفاه كل فرد يعيش في ذلك المجتمع للخطر، عندما يبدي المستثمرين اهتماما أكبر بمعدلات أسعار الفائدة والعائد المضمون أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام الأموال فإن النتائج لا يمكن إلا أن تكون سلبية

3- الالتزام بتطبيق المعايير الأخلاقية في التمويل:

عندما يقوم المسلم باستثمار أمواله في شيء ما فان واجبه الديني يحتم عليه التأكد من أن ما يقوم بالاستثمار فيه هو أمر جيد ومفيد، ولهذا السبب فإن الاستثمار الإسلامي يتطلب إجراء دراسة جيدة عن المشروع الذي سيتم الاستثمار فيه وسياساته والمنتجات التي سينتجها والخدمات التي سيقدمها وتؤثر جميعها على المجتمع والبيئة

4- قاعدة الغنم بالغرم:

يكون العائد على قدر حجم المخاطر أو الجهد المقابل له وهما الأساس لأي نشاط اقتصادي, والفصل بين العائد والمخاطر، أي أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر والخسائر) باعتبار المشاركين المسؤولين في أعمالهم فإن الحق في الربح أي (الغنم) يكون بقدر استعداد تحمل الخسائر أي (الغرم).

5- قاعدة لا ضرر ولا ضرار:

يحتم هذا المبدأ على المستثمر الإنضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم فنشاطه لابد أن يتسم بالمنفعة العامة ولا يخضع للرغبات الفردية التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع وبذلك فالحقوق الخاصة مكفولة مادامت لا تعارض الصالح العام والأصل أن المالك له حق الانتفاع في ملكه كيفما يشاء ولكن شرط ان لا يلحق الأذى بالآخرين.

6-أن يكون غرض العملية التمويلية ووسائلها ومنتجاتها حلالا :

حيث يمتنع على البنوك الإسلامية تمويل أي نشاط أو سلعة محرمة شرعا مثل استجلاب أو صناعة الخمور وما يترتب عليها مثل لعب القمار وكذلك اللحوم المصنعة من الخنزير أو المذبوحة بطريقة غير إسلامية وغيرها.....الخ.

7-الالتزام بالضوابط والمعايير الخاصة بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة : مثل المشاركة والمضاربة وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير التمويلي مثل (الأهلية ،الصيغة، المحل) وكذلك الشروط الخاصة (رأس المال، العمل الربح ،الخسارة).

8- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: وذلك من خلال اهتمام المصرف الإسلامي بالمشاريع الاقتصادية لخدمة المجتمع والتنمية، كما يركز على الخدمة الاجتماعية والمتمثل بجمع أموال الزكاة في حساب أو صندوق خاص بذلك لصرفها أو جزء منها على شكل اعانات للمحتاجين[1].

[1]- بايشي نعيمة, قويدري صفاء, مرجع سبق ذكره, ص5.

الفرع الثاني :علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالتمويل البنكي الإسلامي.

أولا: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتمويل الإسلامي: الناتج الاقتصادي هو أحد أهم عوامل الاقتصاد الكلي. العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و الإقراض المصرفي ثنائية الإتجاه، وقد أجريت العديد من الدراسات لتحليل تأثير أحدهما على الآخر. توصلت دراسة Tajgardoonوآخرون (2012) يوضح أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيؤثر على تمويل البنوك من خلال خلق المزيد من فرص الاستثمار وآفاق التمويل الأفضل، مما يمنح البنوك والمستثمرين فرصا كبيرة للنمو وبالتالي زيادة الطلب والعرض للتمويل المصرفي الإسلامي[1].

ثانيا: علاقة التضخم بالتمويل الاسلامي:

نوقشت أهمية التضخم على أداء البنوك باستفاضة في الأدبيات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تأثير الت ضخم على مصاد ومستخدمي الموارد المالية للبنوك. توصلت دراسة (2011) Du أن التضخم له تأثير عتبة على القروض المصرفية مع انخفاض مستوى التضخم له تاثير إيجابي على القروض المتوسطة والطويلة الأجل، في حين أن التضخم المرتفع له تأثير سلبي على القروض المتوسطة والطويلة الأجل. Adabolaو آخرون وجد أن التضخم ومؤشر سوق الأوراق المالية يتسبب في تمويل البنوك الإسلامية في المدى القصير، وهناك علاقة ايجابية بين التضخم والتمويل المصرفي[2].

ثالثا: علاقة سعر الصرف بالتمويل البنكي الإسلامي

توصلت دراسة Mansur and Elyas و آخرون وجدت أن سعر الصرف ليس له تأثير مباشر على الإقراض المصرفي ولكن يبدو أنه يؤثر على أنشطة التمويل المصرفي من خلال تأثيره على الإنتاج الحقيقي وأسعار الأسهم، أكد Adebola و آخرون(2011) أيضا نفس النتائج التي تشير إلى وجود ارتباط بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتمويل المصرفي الإسلامي، ولكن العلاقة غير مهمة على المدى الطويل[3].

المبحث الثاني: عرض الدرات السابقة

أجريت دراسات حول موضوع أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل البنكي الإسلامي بحيث تبين العلاقة بين هذين المتغيرين ومن خلال هذا البحث سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة والأبحاث ذات صلة بالموضوع.

[1] -Shamsun Nahar,Niluthpaul Sarker ,**Are Macroeconomic Factorcs Substantially Influential For Islamic Bank Financing ? Crocc-Country Evidenc**, journal of Business and Management, volume18,page2

[2] -Shamsun Nahar,Niluthpaul sarker مرجع سبق ذكره ص21.

[3]- Shamsun Nahar,Niluthpaul sarker مرجع سبق ذكره ص 22

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم(2019): الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الاردن[1].

تهدف هذه الدارسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، وذلك بقياس أثره على الادخار 2016-2001 والاستثمار وعلى البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة وقد تم الإعتماد على تحليل الإنحدار لقياس هذا الأثر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة، عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي اللإسلامي على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم، كما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البـ طالة وعلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نتج عن الدارسة أن الجزء الأكبر من موجه التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية، للإنشاءات وقطاع الإسكان يليه قطاع التجارة العامة، كما لت النسبة الأكبر مقارنة بالموارد الداخلية ّ أن نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد، شكـ ية إلى إجمالي الموارد .وكان من أهم التوصيات ضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بمنح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الموارد للاستثمارت في مشروعات حقيقية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من التمويل المصرفي الإسلامي.

2- محمد يحي الرفيق(2019): أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، وقد توصلت الدراسة الى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بأن أثر التمويل على الناتج المحلي الاجمالي كان ايجابيا وذو دلالة إحصائية وايضا كان أثر التمويل على الإنفاق الحكومي إيجابي بالإضافة الى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

3- عرفة عبد المطلب، ألجاك يوسف(2006): أثر التمويل بصيغة المرابحة على الناج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان .[3]

---

[1]-إبراهيم عبد الحليم عباده,ميساء منير ملحم, **الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الاسلامي في الأردن** ,مجلة علوم الشريعة والقانون ,المجلد 46,العدد3, 2019

[2]-محمد يحي الرفيق, **أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية**, كلية العلوم الادارية, قسم العلوم المالية والمصرفية, جامعة دمار,

[3]-عرفة عبد المطلب,ألجاك يوسف,**أثر التمويل بصيغة المرابحة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السودان**,رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستر في علوم الاقتصاد, كلية الإقتصاد والتنمية الريفية ,قسم الاقتصاد, جامعة الجزيرة,السودان,2006.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أحد صيغ التمويل الإسلامية وهي مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن تم على التنمية في السودان (1996-2014) ،بالإضافة لمعرفة إتجاه كل من مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل بصيغ التمويل الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي (الوسط الحسابي،الإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف) والمنهج التطبيقي (دالة الإنحدار الخطي).حيث تم جمع البيانات من تقارير بنك السودان المختلفة والجهاز المركزي للإحصاء وتم تحليلها بإستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) وبرنامج (E-views). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متوسط مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل بلغ حوالي(49%) ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد بلغ حوالي(20.43مليار جنيه) خلال فترة الدراسة.كما أن هناك علاقة طردية بين مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان(1996-2014)، حيث وضح أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان في تزايد كلما تزايدت مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل الإسلامي فعندما تزيد مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل الإسلامي بنسبة (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد بنسبة(0.65%). أما مساهمة المرابحة في في إجمالي التمويل فقد اتضح أنها تنمو بمعدل20.22%عبر الزمن سويا، خلال فترة الدراسة، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل 4.5%عبر الزمن سويا خلال فترة الدراسة .

4- عبد الرحمن عبد الله كبسور، أسامه حسين محمد يوسف(2014):التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان[1].

تناول البحث التمويل المصرفي واثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السوداني خلال فترة (1990م-2014م) بهدف التعرف على دور التمويل المصرفي في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. لهذا اعتمد البحث على فرضيات مهمة وهي وجود علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي على معدلات نمو نواتج القطاعات الاقتصادية كذلك يؤثر التمويل المصرفي عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسة بعلاقة طردية ذات أثر معنويا كبيرا على نمو الناتج المحلي الإجمالي السوداني. باستخدام المنهج القياسي تحديد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS توصل البحث إلى نتائج هامة وهي أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسة المختلفة قد ادى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي ،القطاع الصناعي وقطاع الخدمات الأخرى.مع ملاحظة أن التمويل الموجه للتجارة الخارجية قد ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة. لهذا أوصى البحث السلطات التمويلية في البنك المركزي بأهمية وضع أولويات التمويل

[1]-عبد الرحمن عبد الله كبسور، أسامة حسين محمد يوسف، **التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان**، مجلة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، العدد8، 2014.

المصرفي بتوجيه الجزءالأكبر منه لقطاعات الإنتاج الحقيقي تحديد قطاعي الزراعة والصناعة وذلك ضمانا لعدم توجيه التمويل المصرفي نحوى المجالات التضخمية ،مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لما لها من دور مهم في الاقتصاد.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1– **Bakri Abdulkarim، Zulkefly Abdulkarim ،Mohammad Hafiz Mohd Karim** (2017):**Determinants of Islamic Bank Financing in Malaysia**[1].

تبحث هذه الورقة في العلاقة الديناميكية بين تمويل البنك الإسلامي ومتغيرات الإقتصاد الكلي المختارة في ماليزيا باستخدام البيانات الشهرية التي تغطي الفترة من يناير2007الى يونيو2016.وتوحيد طريقة ARDL الخطية والمتناهية الصغر.أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. كما لاتظهر النتائج أي مؤشر على التأثيرات غير المتكافئة على المدى الطويل والقصير من مؤشر الإنتاج الصناعي ومعدل التمويل تجاه تمويل البنوك الإسلامية. بالإضافة الى ذلك، يشير اختبار جرانجر للسببية أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية من هذه العوامل إلى تمويل البنوك الإسلامية لذلك،نستنتج أن تمويل البنك الإسلامي إلى حدما مستقر وقادر على الصمود.يستمر العملاء المسلمون في دعم الخدمات المصرفية الإسلامية ولا يحفزهم تاثير الإحلال على الربح لأن ماليزيا لديها نظام مصرفي مزدوج .النظام المصرفي الذي يعتمد على تقاسم الأرباح قادر على حماية النظام المالي الاسلامي من سعر الفائدة والتقلبات الاقتصاددية وبالتالي تقليل مخاطر التقلبات المالية

2––**Tita Nursyamsiah**(2017): **Macroeconomic Determinants of Islamic Banking Financing**[2].

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي ومتغيرات الاقتصاد الكلي وكذالك استجابتها للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك القيمة الحقيقية، ومستوى الأسعار، ومعدل الفائدة، والتجارة في حالة إندونيسيا.ستخدم هذا البحث التحليل الإقتصادي القياسي للسلاسل الزمنية.مثل سببية جرانجر ونموذج تصحيح خطأ المتجهات(VECM).بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة هي إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي، ومؤشر الإنتاج الصناعي(IPI).ومؤشر أسعارالعملاء(CPI).ومعدل شهادة بنك إندونيسيا(SBI).والتجارة الدولية.تظهر النتائج أن هناك تقارب ثنائي الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي وسعر الفائدة.وفي الوقت نفسه،تحدث السببية أحادية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والإنتاج الحقيقي بالإضافة إلى التمويل والتجارة المصرفية الإسلامية في هذه الحالة،يتأثر التمويل المصرفي الإسلامي بـIPI. لا يتأثر التمويل المصرفي الإسلامي بالتجارة ولكن التجارة تتأثر بشكل كبير بالتمويل

[1] -Bakri Abdul karim,and others ،**Determinant Of Islamic Bank Financing in Malaysi** ،jurnal economic Malaysia51(2)،2017.

[2] - Tita Nursyamsia ،**Macroeconomic Determinants of Islsmic Banking Financing** ،Tazkia Islamic Finance and Business Review ،volume11(2)، 2017، page145-164.

المصرفي الإسلامي البنكي.بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل المصرفي الإسلامي البنكي حساس نسبيا لصدمة مستوى السعر والإنتاج الحقيقي وسعر الفائدة.

3-Shazia Zahid ،AB Basit(2018): Impact Of Macroeconomic Factors on the Growth of Islamic Banking A Case of Pakistan[1].

تحاول هذه الورقة البحث في تأثير بعض عوامل الاقتصاد الكلي المختارة على نمو الخدمات المصرفية الإسلامية .تعتبر الخدمات المصرفية الإسلامية واحدة من أسرع قطاعات الاقتصاد نموا ففي الوقت الحاضر خاصة في باكستان والدول الإسلامية الاخرى حول العالم. لذلك، فان الهدف من دراستنا الحالية هو التحقق مما إذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي تؤثر على نمو الخدمات المصرفية الاسلامية في باكستان أم لا. لهذا الغرض، استخدمنا سبعة عوامل للاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان المسلمين ومعدل التضخم وعرض النقود وإجمالي المدخرات وأسعار الفائدة، والتحويلات. يتم استخدام هذه المتغيرات لأنها تؤثر بشكل مباشر على نظام التمويل الإسلامي في الدولة. تم استخدام البيانات السنوية الممتدة من عام1985الى 2015لستة بنوك إسلامية. بعد تأكيد الثبات والارتباط طويل المدى، نقوم بتقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ(EMC).تكشف النتائج أن السكان المسلمين ونمو الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وتحويلات العمال تلعب دورا ايجابيا وهاما في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان. ومع ذلك، فإن أسعار الفائدة والمدخرات والتضخم ترتبط عكسيا بنمو البنوك الإسلامية. يمكن أن يكون لهذه النتائج التجريبية بعض الآثار السياسية الهامة.

4-Shamsun Nahar، Niluthpaul Sarker(2016): Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence[2].

الهدف من هذه الدراسة هو فحص تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على التمويل والبنوك الإسلامية، استخدمت الدراسة طريقة الانحدار FGLS من أجل تحليل بيانات اللوحة غير المتوازنة ل172بنك إسلاميا من 48 دولة إسلامية وغير مسلمة استوفت معايير الاختبار ولديها بيانات مالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل يمكن الحصول عليها عن الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 ووجدت النتائج ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم لهما علاقة إيجابية مهمة مع التمويل البنكي الإسلامي، تم العثور على تأثير سعر الصرف على التمويل المصرفي الإسلامي سلبيا، وكما كان متوقع، وجد أن تمويل البنك

[1] -Shazia Zahid,AB.Basit,**Impact of Macroeconomic Factors on the Growth of Islamic Banking Acase of pakistan**,journal of finance &Economics Resoarch,volume3(2):37-50,2018.

[2]–ShamsunNahar، Niluthpaul Sarker ،**Are Macroeconomic Factors Substantially Influential ForIslamic Bank Financing? Cross-Country Evidenc** ,Journal of Business and Management، volume 18، 2016 page20-27.

الإسلامي له أهمية إيجابية بالنسبة للبلدان التي يسكنها المسلمون في حالة سيئة. ومع ذلك من المستغرب وغير متوافق مع التقارير العامة على النمو الملحوظ للبنوك الاسلامية بعد الازمات المالية العالمية وجدت الدراسة أن هناك نتائج غير مهمة لحجم تمويل البنوك الاسلامية خلال فترة مابعد الأزمات المالية العالمية.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

بعد التطرق للدراسات السابقة في المطلب الأول والتي كان عددها8 دراسات سابقة، منها ماهي دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، سنحاول من خلال هذا المطلب المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية و ذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: من حيث المنهج

استخدمنا في الدراسة الحالية المنهج التحليلي والقياسي، وهذا ما كانت تتشابه فيه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، مثل دراسة عبدالرحمن عبد الله كبسور ودراسة Shamsun Nahar كما اختلفت مع بعض الدراسات الأخرى في بعض المتغيرات.

الفرع الثاني : من حيث مكان الدراسة والمتغيرات

في هذا الفرع سنحاول المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث مكان الدراسة ومن حيث المتغيرات

أولا : من حيث مكان الدراسة

اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة حول مكان الدراسة حيث اعتمدنا في دراستنا على البنوك الإسلامية في إيران على خلاف الدراسات الأخرى التي اعتمد بعضها على البنوك الإسلامية في ماليزيا، الأردن، السودان وغيرها من البلدان.

ثانيا : من حيث المتغيرات

تشابهت دراستنا الحالية مع دراسة سابقة في متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل في البنوك الإسلامية وهي دراسة Shamsun Nahar في،سنة 2016، بينما اختلفت الدراسات الأخرى في المتغيرات حيث نجدها أحد المتغيرين كدراسة مع متغير آخر.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على التمويل البنكي الإسلامي، حيث قمنا بأخذ تعاريف وجيزة حول متغيرات الاقتصاد الكلي موضوع الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي واسعار الصرف بالإضافة إلى التمويل.

عرفنا الناتج المحلي الإجمالي على أنه هو مجموع قيمة جميع ماينتج من السلع النهائية والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الاجانب،ويعرف سعر الصرف على أنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أما التضخم فهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

أما التمويل هو تقديم تمويل عيني على المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

بعد تعريف متغيرات الدراسة تعرضنا لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، ثم قارنا بينها وبين الدراسة الحالية موضوع البحث.

الفصل الثاني

قياس أثر التضخم وعرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على التمويل البنكي الاسلامي في إيران

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية قياسية لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على تمويل البنوك الإسلامية في إيران، وذلك باتخاذ عينة من البنوك الاسلامية وتحليلها بناء على مجموعة من الاحصائيات المأخوذة من موقع بنك إيران المركزي، حيث سنعتمد في دراستنا على أربع مصارف اسلامية وهي:

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة

سنحاول في هذا البحث تحديد مجتمع الدراسة وعينتها ثم شرح المتغيرات المستخدمة في دراستنا وطريقة قياسها، كما سنقوم بتعريف نموذج الدراسة وطريقة تطبيقية على متغيرات البحث، بالإضافة عرض الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: النموذج والطريقة المستخدمة في الدراسة

سنشير في هذا المطلب إلى الطريقة المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال التطرق إلى مجتمع عينة الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وطريقة قياسها وفي الأخير سنعرض النموذج المتبع.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع دراستنا في البنك المركزي الإيراني، وذلك على أساس المعطيات والمعلومات والبيانات المتوفرة فيه حول دراستنا موضوع هذه المذكرة حيث استخرجنا البيانات الازمة من موقع بنك ايران المركزي، بالإضافة الى بعض الاحصائيات والتقارير.

1-تعريف البنك المركزي الايراني

تأسس بموجب قانون البنوك والنقد الإيراني عام 1960، وهي تعمل كمصرف للحكومة الإيرانية ولها الحق الحصري في اصدار مكلف بالحفاظ على قيمةCBI.الاوراق النقدية والعملات المعدنية الريال الايراني والاشراف على البنوك ومؤسسات الائتمان وأنها بمثابة الوصي على جواهر وطنية وكذا احتياطات النقد الاجنبي والذهب لإيران، كما أنها عضو مؤسس في اتحاد المقاصة الاسيوي يتحكم في الذهب وتدفقات راس المال الى الخارج، ويمثل إيران في صندوق النقد الدولي ودوليا يبرم اتفاقيات دفع بين ايران ودول أخرى. وفي أغسطس 1960 أنشئت الحكومة الإيرانية البنك المركزي وفصلت جميع مسؤوليات المصرفية المركزية عنCBI الإيراني بنك ملى إيران وعينت البنك المركزي المشكل حديثا. تم تحديدCBI نطاق ومسؤوليات البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية (في قانون النقد والمصارف لإيران 1960)، أعيدت تسمية البنك المركزي الإيراني إلى البنك المركزي- لجمهورية ايران الاسلامية-، والتزم النظام المصرفي الإيراني بالقواعد الإسلامية الجديدة التي تحظر الكسب او دفع الفوائد في عام 1983[1]. من بين أهداف البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية وفقا لميثاقه ووفقا للمادة10 من القانون النقدي والمصرفي لإيران ما يلي[2]:

- الحفاظ على قيمة العملة الوطنية
- الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات
- تسهيل تجارة المعاملات المالية

[1]- https // ar.pharoskc.com نظرة عامة ودليل لأفضل 10 بنوك في إيران، 9.05 ،25 -04 -2021

[2]- https // ar.pharoskc.com، مرجع سبق ذكره، 9.05 ،25-04-2021

-تحسين امكانية النمو الاقتصادي للدولة

مسؤوليةCBI ثم منح MBAI لتحقيق الأهداف كما هو مذكور في أداء الوظائف التالية[1]:

*اصدار الأوراق النقدية والمعدنية.

*الإشراف على البنوك والمؤسسات الائتمانية.

*صياغة وتنظيم سياسات ومعاملات الصرف الأجنبي.

*لائحة معاملات الذهب.

*صياغة وتنظيم معاملات والتدفق الداخلي/الخارج للعملة المحلية.

ومن أهم البنوك في إيران ما يلي:

• **بنكEN:** تأسس بنكEN في عام 2001 ويعمل كواحد من البنوك الخاصة في إيران يقدم البنك حلول مصرفية للأفراد والشركات والدولية والتجارية للعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات العامة كما يوفر حسابات التوفير والحسابات الجارية والقروض والبطاقات وصناديق الأمانات، وإدارة النقد والخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف والرسائل النصية والقصيرة والصرف الاجنبي وحسابات العملات والتمويل التجاري وتحويلات الأموال والخدمات البرقية.

يقع مقرها في طهران، ويعمل بها 3126 موظفا وتدير 251 فرعا اعتبارا من عام 2016، بلغ اجمالي أصول البنوك 8.93 تريليون دولار أمريكي وصافي الربح 943 مليار دولار أمريكي[2].

• **بنك ملات:** تأسس بنك ملات في عام 1979 يقدم البنك خدمات مصرفية تجارية في إيران، مثل التحويل النقدي بين الحسابات وخدمات تداول العملات الاجنبية والاوراق النقدية القابلة للتداول وتسهيلات الصرف الاجنبي لتمويل العملات المتداولة وقروض التمويل متوسطة الاجل مع منظمة التعاون الاقتصادية، والقروض قصيرة الأجل قروض مالية من منظمة التعاون الاقتصادي كما يقدم إعادة التمويل، والتمويل والمرابحة، واحتياطي النقد الاجنبي وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية، وخدمات الدفع الخاصة والشيكات وصناديق الايداع القابلة للتأجير والعقود الآجلة والخدمات المصرفية الآجلة والخدمات المصرفية الأساسية وهي تدير شبكة من 1774فرعا في إيران و5 فروع في تركيا وكوريا الجنوبية.

اعتبارا من عام 2016 بلغ إجمالي أصول البنك 134.81 تريليون دولار أمريكي وصافي الربح 7.19 تريليون دولار أمريكي[3].

• **بنك مسكن:** هو أحد البنوك المملوكة للدولة في إيران والذي يدعم تطور أنشطة البناء والإسكان للحكومة والقطاع الخاص في إيران. تأسس البنك المتخصص عام 1979 ويقع مقره في طهران وله مكاتب فرعية

---

[1]- http//ar-pharoskc.com، مرجع سبق ذكره، 9.06، 25-04-2021

[2]- 23.07 ،2021-04-25، www.oratefinaceinstitute.com

[3]- http//ar-pharoskc.com، 23.07، 25 -04-2021

في طهران ومشهد توظف حوالي 12685 موظف. في عام 2015 أعلن البنك عن إجمالي أصول بقيمة 460 مليار دولار أمريكي وصافي ربح قدره 5.02 مليار دولار أمريكي[1].

• **بنك باسا رجاد:** تأسس بنك باسا رجاد في طهران عام 2004 يخدم البنك قطاعات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك البنوك والتمويل والتعدين والنفط وغاز والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والتطوير العقاري والبناء. اعتبارا من عام 2016، بلغ اجمالي أصول البنك 16.04 مليار دولار أمريكي وصافي الربح 349.02 مليون دولار أمريكي[2].

• **بنك تنمية الصادرات الايراني:** تأسس بنك تنمية الصادرات الإيراني كأحد البنوك السياسية في إيران في عام 1991 ومقره في طهران، البنك مملوك للحكومة الايرانية يوفر الخدمات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية التقليدية للمصدرين والمستورين الإيرانيين. اعتبارا من مارس 2016 قام البنك بتشغيل شبكة من 40 فرعا في إيران ودول أخرى. بلغ إجمالي أصولها 6.6 مليار دولار أمريكي وبلغ صافي الربح 28.5 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة [3]

• **بنك بارسيان:** يقدم بنك بارسيان الخدمات والمنتجات المصرفية والخدمات المصرفية للأفراد والكيانات القانونية في إيران وبلدان أخرى. يقبل البنك الودائع الاستثمارية قصيرة وطويلة الاجل كما يوفر خدمات مصرفية عبر الهاتف والأنترنت والجوال بالضافة الى خدمات الصراف الآلي تعمل من خلال ما يقارب من 294 فرعا يعمل لدى البنك حوالي 4400 موظف ويعمل في مدينة طهران. تأسس في عام 2001. اعتبارا من عام 2016 بلغ اجمال أصول البنك 42.476 مليار دولار أمريكي وصافي الربح 684 مليار دولار أمريكي[4].

• **بنك الصناعة والتعدين:** يعمل بنك الصناعة والتعدين كأحد بنوك التنمية في إيران تأسس البنك في عام 1979 ويقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة طهران ويعمل به حوالي 1100 موظف. تدير شبكة من 62 فرعا في البلاد في عام 2016 أعلن البنك عن اجمالي أصول بقيمة 4.109 تريليون دولار أمريكي وصافي الربح قدره 439 مليار دولار أمريكي[5]

• **بنك تجارات:** يعمل بنك تجارات كواحد من البنوك التجارية في إيران ويوفر العديد من منتجات الإيداع والقروض بالإضافة الى خدمات الهاتف والانترنت والهاتف المحمول للأفراد والشركات في إيران. تأسست عام 1979 ومقره في طهران ويعمل بها حوالي 21400 موظف يدير البنك شبكة من المكاتب الفرعية في أيران فضلا عن الفروع الخارجية في فرنسا و طاجيكستان وانجلترا والامارات العربية المتحدة وألمانيا

---

[1] – .https//ar.pharosk، مرجع سبق ذكره 23.07، 25-04-2021

[2] – http//ar-pharoskc.com، مرجع سبق ذكره 23.08.25-04-2021

[3] – http//ar-pharoskc.com ، مرجع سبق ذكره23.08.25-04-2021

[4] – http//ar-pharoskc.com ، مرجع سبق ذكره 23.08.25-04-2021

[5] – http//ar-pharoskc.com ، مرجع سبق ذكره 25،23.09-04-2021

والصين .اعتبارا من 2016 بلغ اجمالي أصول البنك 26.69 تريليون دولارامريكي وصافي الربح 1.55 تريليون دولار أمريكي[1].

• **بنك سباه:** تأسس بنك سباه عام 1925 مما يجعله أحد أقدم البنوك في ايران ويقدم خدمات مالية و مصرفية للأنشطة الاقتصادية .ومقره طهران يشرف البنك أيضا على عدد من الفروع في باريس وروما وفرانكفورت، بالإضافة الى فرع بنك سباه انترناشيونال بي ال سي في لندن مع حوالي 19000 موظف، يقع مقره الرئيسي في طهران ، في عام 2016 بلغ إجمالي أصول البنك 23.76 تريليون دولار أمريكي وصافي الربح 105.47 مليار دولار أمريكي[2]

• **بنك** صادرات **إيران:** تأسس بنك صادرات إيران عام 1952، ويدير شبكة من حوالي 3000 فرع في ايران بالإضافة الى 21 فرعا وثلاث مكاتب اقليمية في بلدان أخرى يقع مقر البنك في طهران ويعمل فيه حوالي 3600 موظف، في عام 2014 أعلن البنك عن اجمالي أصول بقيمة 22.07 تريليون دولار أمريكي وصافي أرباح 2.537 تريليون دولار أمريكي[3].

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

سنتطرق في هذا الفرع الى المتغيرات المستخدمة في الدراسة حيث أن المتغير التابع يتمثل في التمويل ؛ اما المتغير المستقل فيتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم، سعر الصرف ، عرض النقود) بالإضافة الى طريقة قياس هذه المتغيرات .

أولا : متغيرات الدراسة

1- المتغير التابع : التمويل البنكي الاسلامي

يعرف التمويل البنكي الإسلامي: هو تقديم المال من طرف إلى آخر وفقا لقواعد وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بموجب أحد صيغ التمويل الجائزة شرعا وذلك مقابل عوض معلوم أو بدون عوض[4].

2- المتغير المستقل : متغيرات الاقتصاد الكلي

استخدمنا في دراستنا أربع متغيرات، من متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في ما يلي:

❖ **الناتج المحلي الاجمالي :** يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه مجموع القيمة النقدية للسلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق القيمة السوقية بالأسعار الجارية في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة[5].

---

[1]- http// ar.pharoskc.com، مرجع سبق ذكره 25،23.10-04-2021.

[2]- http// ar.pharoskc.com ، مرجع سبق ذكره 25،23.10-04-2021.

[3]- http// ar.pharoskc.com ، مرجع سبق ذكره 25،23.11-04-2021.

[4]- ابراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، **الأهمية الإقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن**، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد3، 2019،ص289.

[5]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، ص106.

- **التضخم:** يعرف بأنه ارتفاع مستمر في الاسعار يعاني منه الاقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الاسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الاسعار[1].
- **سعر الصرف:** يعرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية[2].
- **عرض النقود:** يعرف بمعناه الضيق M1 بأنه العملية المتداولة والودائع تحت الطلب

أما بمعناه الواسع M2 فهو يتكون من الودائع تحت الطلب والعملة المتداولة خارج المصارف والودائع للأجل في المصارف التجارية[3].

ثانيا: طريقة قياس متغيرات الدراسة

لدراسة اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل نستخدم طريقة المربعات الصغرى ،حيث أن هذه الطريقة تحاول ايجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الإنحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة)[4].

تتميز طريقة المربعات الصغرى بخصائص:

1-خاصية عدم التحيز

التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز. وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد

$E(\beta_0)=\beta_0$;$E(\beta_1)=\beta_1$ ومنه نقول أن β_0 و β_1 هما مقدرتان غير متحيزتين ل β_0 و β_1 على التوالي[5].

2-أفضل مقدر خطي غير متحيزBRUE ومتسق:

تنطلق هذه الفكرة من نظريةGauss-MarKov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير متحيزة، تكوم مقدرتان المربعات الصغرى العادية β_0 و β_1 أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين ،حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الاخرى".

إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما ، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقلX_i عبارة عن متغير تابع ومبطأ بفترة زمنية ما، ونقول عن β_1 بأنه مقدر متسق(Conlsistent Estimator)، إذا كان :كلما ∞ $n\to$ فإن توزيع المعاينة ل β_1 يقترب من القيمة الحقيقية β_1، ونقول أن النهائية الاحتمالية للمقدر β_1 هي β_1 ونكتب: $P\lim n \to \infty \quad (\beta 1) = \beta 1$

---

[1]-محمد بن البار، فرحات عباس، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، Revue des Rèformes Economiques et Intègration En Economie Mondiale ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،vol1 N03 2019 ، ص3.

[2]- أحمد محمد نور عبد الله، **تحليل قياس أثر سعر الصرف على اجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السوداني**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد،2018، ص61.

[3]-وراق علي وراق ناصر، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان، مجلة الدراسات العليا،العدد15، جامعة النيلين، كلية الإمارات،2016/02/1، ص7.

[4]- محمد شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد، الطبعة الاولى 2011، ص21 .

[5]- محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص22.

لكن هذا الشرط غير كافي للحصول على مقدر متسق، بل يجب ان تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان0كلما اقترب n من مالا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty} E(\beta 1) = p\lim_{n\to\infty}(\beta 1) = \beta 1$$

$$\lim_{n\to\infty} var(\beta 1) = p\lim_{n\to\infty} var(\beta 1) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر β_1 بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_0 و β_1 و σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار ، ولذلك يجب أن نبني مجالا من لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم[1].

الفرع الثالث: النموذج المتبع في الدراسة

النموذج الذي سنستخدمه في دراستنا هو نموذج في دراستنا هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، وذلك لغرض تحديد طبيعة أثر المتغيرات التابع وفيما يلي سنتطرق الى تعريف هذا النموذج وأهم المراحل التي يمر بها ،بالاضافة الى مميزاته[2].

أولا: تعريف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL: تعددت التعارف وتنوعت حول مصطلح الانحدار الذاتي للفجوات ،وفيما يلي سنتطرق الى التعريفين التاليين :

أ- **تعريف1:** نموذج الانحدار الذاتي للفجوات (ARDL) هو نموذج يأخد عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل ،بالإضافة الى أنه يمكننا من فصل تأثيرات الاجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة من المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة ،اضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يعرف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL بأنه بديل لمنهج التكامل المشترك.

ثانيا: مراحل تطبيق نموذج ARDL:

تتلخص مراحل المنهجيةARDL فيمايلي:

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية(اختبار جذور الوحدة للاستقرار) :

قبل التطرق الى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية نتعرف أولا على مفهومها (استقرارية السلاسل الزمنية) ومراحل اجراء هذا الاختبار.

---

[1]- محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 23

[2]- فاتح جميلة، بوشنتوف نور الهدى، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، النفط) على ربحية البنوك الاسلامية السعودية خلال الفترة 2013-2019**، مذكرة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020/2019، ص25 .

أ- **مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية :** يقصد بالاستقرارية أو السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون ان يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي ان السلسلة لا يوجد فيه اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان

ب- **اختبار الاستقرارية :** كمرحلة اولى نقومو باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طرقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، لقد تم استخدام ارتباط ديكي فولر المطور(ADF) واختبار فيلب بيرون، لاختبار وجود جذر الوحدة او الاستقرارية في جميع متغيرات الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدد بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة اي انه غير مستقل، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة او الاستقرارية اي انه مستقر، تكون السلسة الزمنية مستقرة بشكل تام اذا تحققت الشروط التالية:

- ثبات الوسط الحسابي: $E\mu=(Xt))$
- ثبات قيمة التباين: $Var(Xt) =\partial x^2$
- امتلاك السلسلتين:Xt+k،Xt ارتباط مشترك معتمد على الازاحة فقط أي أن دالة التباين الذاتي المشترك$YK=Cov(Xt.Xt+k)E(Xt-u)(Xt+k-u)$ تعتمد على القيمة المطلقة لk فقط مع $k=1.2.3.....t$

أي أن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العلمي والتطبيقي، تكون غير مستقرة وقد تفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني والاختبارات الاحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعد سلاسل زمنية غي مستقرة، كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لابد من تحويلها الى سلاسل زمنية مستقرة

ت- **مراحل اختبار الإستقرارية:** يهدف هذا الاختبار الى معرفة مدى استقرارية النموذج عبر الزمن أو مدى استقرايرة معالم النموذج مع مرور الزمن، ويمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:

المرحلة الاولى: تقسم المشاهدات التى عينتين، العينة الاولى طولها1n والعينة الثانية طولها 2n مع:

$n=n1+n2$ يتم تقدير نموذجين لكل عينة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ols

$Yi=\beta^10+\beta^11X1i+\beta^12X2i+.....+\beta^1kXki+ui$ بحيث $i=1.2.3.....n1$.

$Yi=\beta^20+\beta^21X1i+\beta^22X2i+....+\beta^2kXki+ui$ بحيث $i=n1+1.n1+2...n2$.

ثم حساب مجموع مربعات البواقي للنموذجي المقدرين RcS1،RcS2

ثم يتم تقديم النموذج بالنسبة للعينة الكلية باستعمال المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مجموع مربعات البواقي للنموذج المقدر RcS

المرحلة الثانية: نختبر الفرضيات التالية:

$\beta 0=\beta^1 0=\beta^2 0$

H1:jβÆ/jβ=β^1j=β^2 j و H0: $\beta 0=\beta^1 1=\beta^2 1$

$\beta 0=\beta^1 k=\beta^2 k$

للقيام بهذا الاختبار ينبغي حساب إحصائية فيشرFc حيث

Fc=(SSR(RSS^1+SSR^2)/k1)(RSS^1+RSS^2)/k1) حيث:RSS هي مجموع مربعات الانحرافات للمتغير التابعYiعن وسطه الحسابي Ý.

مع 1k=(n−k−1)−[(n1−k−1)+(n2−k−1)]=k+1 و k2=(n1−k−1)+(n2−k−1)=n−2(k+1)

إذا كانت a−1، Fc> F(k1 k2) عند مستوى معنوية (%a) ودرجة حرية(1k)و(2 k) على الترتيب، في هذه الحالة نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1 وهو ما يعني أن النموذج غير مستقر، أما إذا كانت ،،Fc<F=(k2 1k)a ففي هذه الحالة تقبل الفرضيةH0 وهذا يعني أن النموذج مستقر، أي أن المتغير المستقل له تأثير في المتغير التابع وهذا يعني أن العلاقة الخطية معنوية.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL:

في هذه المرحلة تعرف على تعريف التكامل المشترك، ثم يليه طريقة إجراء التكامل المشترك

أ- **تعريف التكامل المشترك:**يعرف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنتين (Yt،Xt) بحيث أن التقلبات في اي من السلسلتين يتسبب في إلغاء تقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة, أي أن بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حدى وتكون ساكنة كمجموعة, فهذه العلاقات الطويلة الأجل مقيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلا مجموعة من المتغيرات المستقلة أي أن هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل في ما لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها في المدى القصير.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة لذا فان الهدف من اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لمتغبرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها الا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما وحتى اذا كانت السلسلتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافها بالتكامل المشترك.

ب- طريقة اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL:

لمعرفة طريقة اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL، يجب معرفة الصيغة العامة لهذا أولا.

- الصيغة العامة للنموذج: في حالة وجودK من المتغيرات المستقلة يمكن التعبير عن نموذج ARDL

$$Yt=\beta 0+\beta 1Yt-1+\beta 2Yt-2+\ldots+\beta pYt-p+a0Xt-1+a1Xt-1+a2Xt-2+\ldots+apXt-q+\varepsilon t$$

و تعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث أن ε: هو حد الخطأ العشوائي، والنموذج نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Ytهو مفسر(t) جزئيا بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا، يتم استبعاد القيمة Xt نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع، كما أنβ0: يمثل الحد الثابت،p تمثل رتبة المتغير التابعY(عدد فترات الابطاء للمتغيرXt)، وt: هو متغير الزمن(الاتجاه الزمني). ويمكن التعبير عن المعادلة اختصار بARDL(p.q). وهذا النوع من النماذج مستند الى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير(UECM).

تتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ضمن اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ويأخذ الصيغة التالية:

$$Yt=c+\Sigma\beta1\Delta Yt-i+\Sigma\beta2\Delta X1t-1+\Sigma\beta3\Delta X1t-i+\ldots+\Sigma\beta k\Delta Xkt-i+a1Yt-1+a2X1T-1+a3X2t+\ldots+akXkt-1+\varepsilon t$$

حيث أن:

- c: الحد الثابتc
- Δ:الفروق من الدرجة الأولى
- k: هو عدد المتغيرات.
- p: فترة إبطاء المتغير التابع Y
- q1,q2,...,qk:فترات المتغيرات التفسيرية X1,X2,...Xk على البواقي.
- β1,β2,...βk: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- a1,a2,...,ak: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε: حد الخطأ العشوائي
- بعد التعرف على الصيغة العامة للنموذج، يتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين هما:
- H0 فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك(عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل فيما يلي H0: a1=a2=a3=...=ak+1=0
- H1 الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل فيما يلي: H1: a1≠a2≠a3≠...≠ak+1≠0

حيث أنa1,a2,a2,...,ak+1تمثل معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على الخطوات التالية:

- التأكد من أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية I(2) فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL
- صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.

- تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- تنفيذ الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- اذا كانت النتيجة ايجابية في الخطوة السادسة يتم تدير العلاقة طويلة الأجل(مستويات النموذج) فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطا (UECM).
- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابعة لقياس حركية تأثير العلاقة القصيرة الأجل والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم اعتماد أربع اجراءات تتمثل فيما يلي:

- **الإجراء الأول:** يتمثل هذا الاجراء في اختيار فترة افبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ العشوائي UECM، وذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:Akaike (AIC,1973)، معيار(HQ,1979)Quinn Hanan and، معيارSchwarz(SC,1978)، معيار خطأ التوقع النهائي(FPF)، المقترح من قبل Akaike(1969)
- **الإجراء الثاني:** يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العاديةols، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام الى الخاص والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي
- **الإجراء الثالث:** في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.
- **الإجراء الرابع:** يتمثل في مقارنة قيمة احصائيةf المحسوبة لمعملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة احصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في (2001) Pesaran et al، ونظرا لأن اختبارF له توزيع غير معياريي، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي(0)I قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها, بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي (1)I قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها, بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح(1)I.

3.تقدير نموذج التوازن في الاجل الطويل باستخدام نموذجARDL: بعد التأكد من وجود فقط علاقة وحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL, وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل, وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق (Shwar Criterion(Bayésien بالنسبة للنموذج محل الداسة. وقبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطةUBC

لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من وجود أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء بواسطة الاختبارات الشخصية التالية:

- اختبار مضروب لاجرانجر للارتباط التسلسلي بين البواقي.
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.
- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية.
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

4. تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL،MEC-ARDL : لغرض قياس العلاقة القصيرة الأمد،يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ،حيث أن هذا النموذج له ميزتان، الميزة الأولى هي قياس العلاقة القصيرة الأمد، والثانية هي أنه يقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي

5- اختبار الاستقرارالهيكلي للمعاملات والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUM، واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقيCUSUMSQ: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما: تبيان وجود أي تغيرهيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الأمد مع المعلمات القصيرة الامد.وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية يحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، اذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وcusumq داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%[1].

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الادوات التي سنستخدمها في دراستنا، وذلك من خلال معرفة طرق جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والادوات الاحصائية والقياسية المستخدمة فيها.

الفرع الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة

لغرض الحصول على قيم متغيرات الدراسة اعتمدنا على بعض التقارير السنوية للبنك المركزي الايراني وذلك من أجل توضيح أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، التضخم، عرض النقود) على تمويل البنوك الاسلامية من الناحية التطبيقية أي على أرض الواقع.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة

من اجل تبسيط الدراسة ولتبيين أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تمويل البنوك الاسلامية في ايران، اعتمدنا على مجموعة من الادوات الاحصائية نجد:

[1]- فاتح جميلة، بوشنتوف نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 29،30، 26،27،28

- المعلومات الاحصائية الموجودة داخل التقارير السنوية للبنك المركزي الايراني والتي تخص متغيرات الدراسة
- برنامج اكسال لإدراج قيم المتغيرات الخاصة بالدراسة
- البرنامج الاحصائي Eviews لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتقدير النموذج الامثل وذلك عن طريق نموذج الانحدار الذاتي ARDL
- الدراسة الاحصائية والقياسية للنموذج: ويقصد بها كيفية القيام بدراسة النموذج الخطي من الناحيتين الاحصائية والقياسية حيث أن الدراسة الاحصائية تهدف الى اختبار معنوية معالم النموذج الخطي من خلال عدة نماذج منها، احصائية ستيوذنت t، وإحصائية فيشرf، وغيرها من النماذج، أما الدراسة القياسية تتم باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار اذا كان النموذج القياسي يحقق الشروط السابقة الذكر ام لا، أو لاكتشاف ما اذا كان هناك مشكل من المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

في هذا المبحث سنتطرق إلى أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على تمويل البنوك الاسلامية وهذا من الناحية التطبيقية، أي من خلال عرض البيانات والمعلومات الاحصائية السنوية التي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي الايراني، وتحليلها اخضاعها لاختبارات قياسية من أجل معرفة ما اذا كان هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة الى عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية والقياسية للمتغيرات:

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى الدراسة الوصفية من خلال عرض تطور كل من متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل وتحليلها، ثم القيام بالدراسة القياسية من خلال اخضاع البيانات لاختبارات القياسية وعرض النتائج المتوصل إليها.

الفرع الاول: الدراسة الوصفية للمتغيرات

نقصد بالدراسة الوصفية للمتغيرات، وصف تطورها وتحديد العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولتحديد هذه العلاقة نقوم بدراسة تطور للمتغير التابع(التمويل) ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف) من خلال تحليل المنحنيات الموالية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010الى201

أولا: التعليق على التمويل (المتغير التابع): ندرس تطور التمويل

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن التمويل منذ بداية الربع الأول لسنة 2010 بدأ في الإرتفاع بشكل متزايد إلى غاية الربع الثاني من سنة 2018 حيث بلغ 817.00،13 تريليون ريال إيراني.

الشكل رقم(01):التمثيل البياني للتمويل ب (تريليون ريال إيراني)

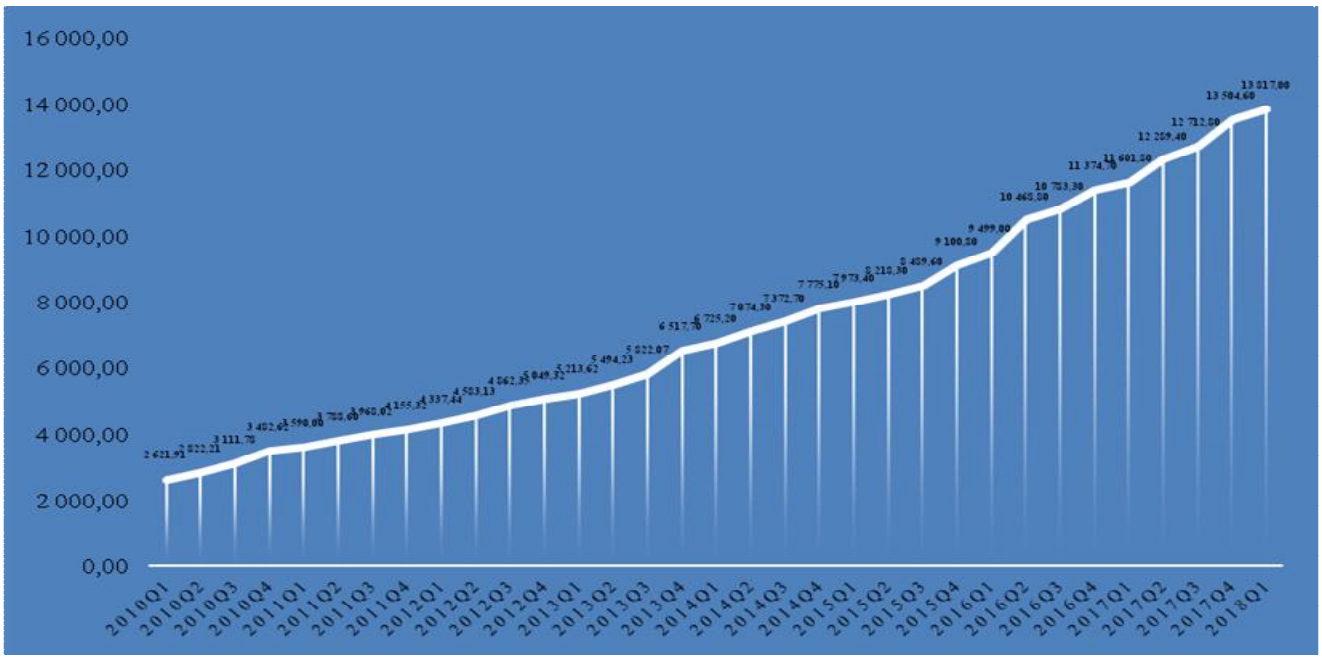

المصدر:من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج(Excel) بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(1)

ثانيا: التعليق على المتغيرات المستقلة

➢**عرض النقود**

الشكل رقم (02):التمثيل البياني لعرض النقودM_2 (بالتريليون ريال إيراني)

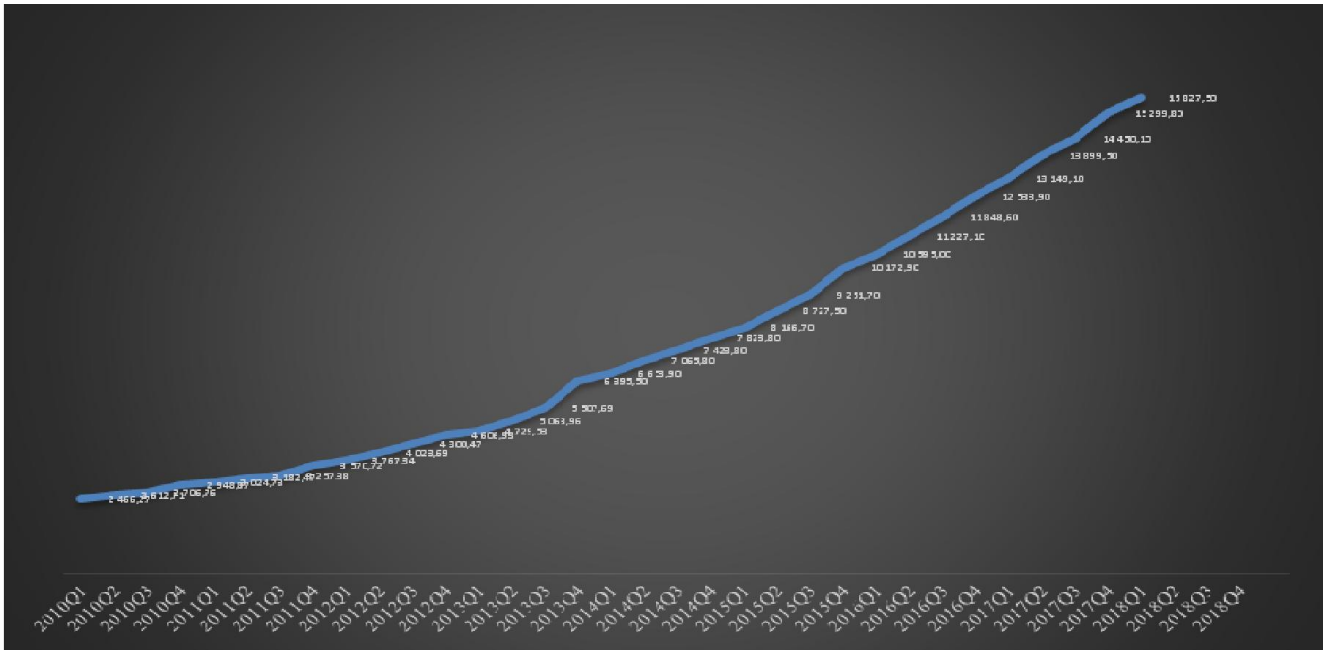

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج(Excel) بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن عرض النقود منذ بداية الربع الأول لسنة 2010 بدأ في الارتفاع ولانخفاض بشكل طفيف إلى غاية الربع الرابع لسنة 2013 حيث كان يتراوح مابين 2،000.00 تريليون ريال إيراني إلى غاية 6،000.00 تريليون ريال إيراني، ثم بدأ في الارتفاع بشكل متسارع من الربع الأول لسنة 2014إلى غاية الربع الأول لسنة 2018 حيث بلغ أقصى قيمة له قدرت ب16،000.00تقريبا.

➢ **التضخم:** المنحنى يمثل التغير في معدلات التضخم بدلالة الزمن:من خلال الشكل يتضح لنا أن معدل التضخم عرف تذبذب خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2010م إلى غاية الربع الرابع من سنة 2012م حيث سجل أعلى قيمة له تقدر ب 10%، كما شهد انخفاض ملحوظ خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2013م إلى غاية الربع الأول لسنة 2018م حيث سجل أدنى قيمة له قدرت ب 0.9%.

الشكل رقم(03):التمثيل البياني لمعدل التضخم(بالنسبة المئوية) +

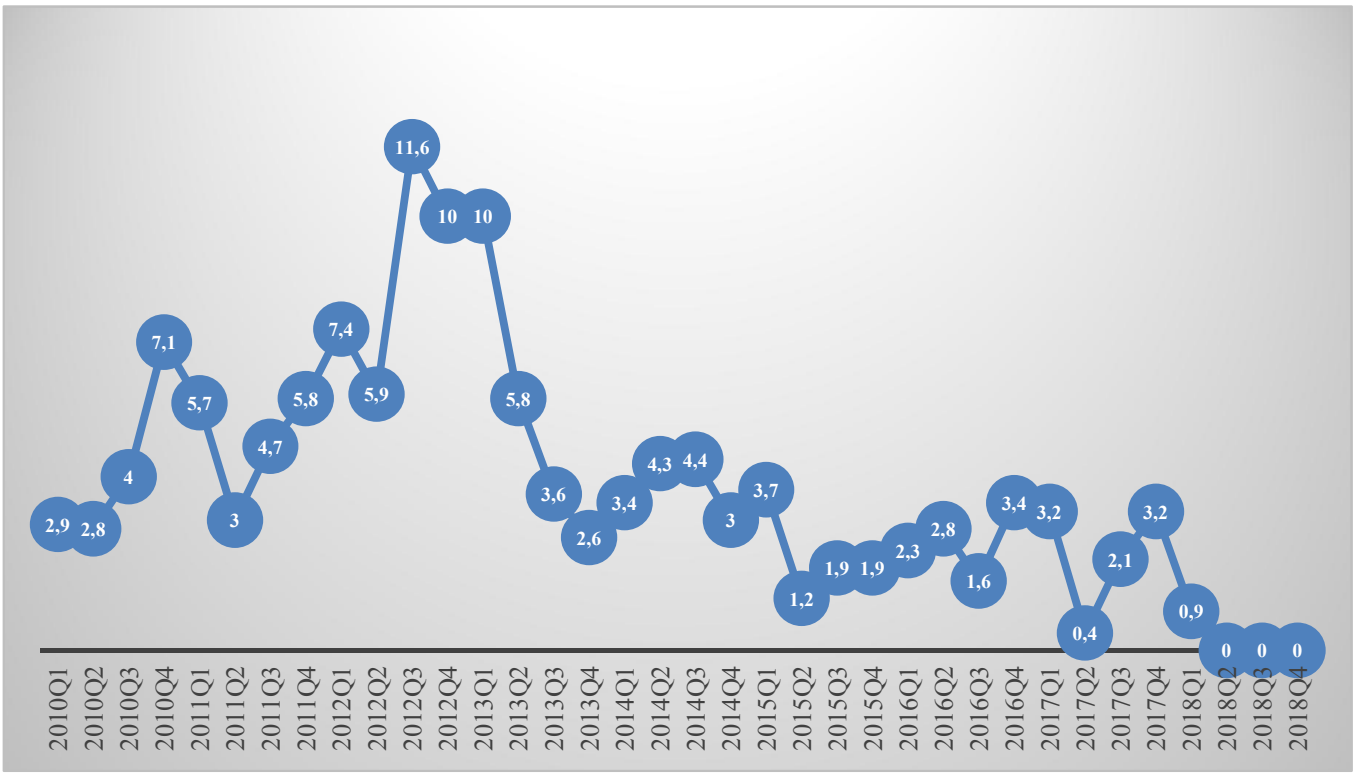

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج(Excel) بالاعتماد على بيانا الملحق رقم 1

➢**سعر الصرف:**

المنحنى يمثل التغير في أسعار الصرف بدلالة الزمن خلال الفترة(2010م/2018م) نلاحظ من خلال الشكل يتضح أن سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من الربع الاول لسنة 2010م الى الربع الثاني لسنة 2013م عرف أنخفاض حيث بلغ أدنى قيمة له تقدرب 10214 تريليون ريال إيراني، ثم شهد ارتفاع خلال الفترة الممتدة من الربع الثالث لسنة 2013م إلى غاية الربع الأول لسنة 2018م وبلغ أعلى قيمة له قدرت ب41159 تريليون ريال إيراني.

شكل رقم(04): التمثيل البياني لسعر الصرف (الدولار)

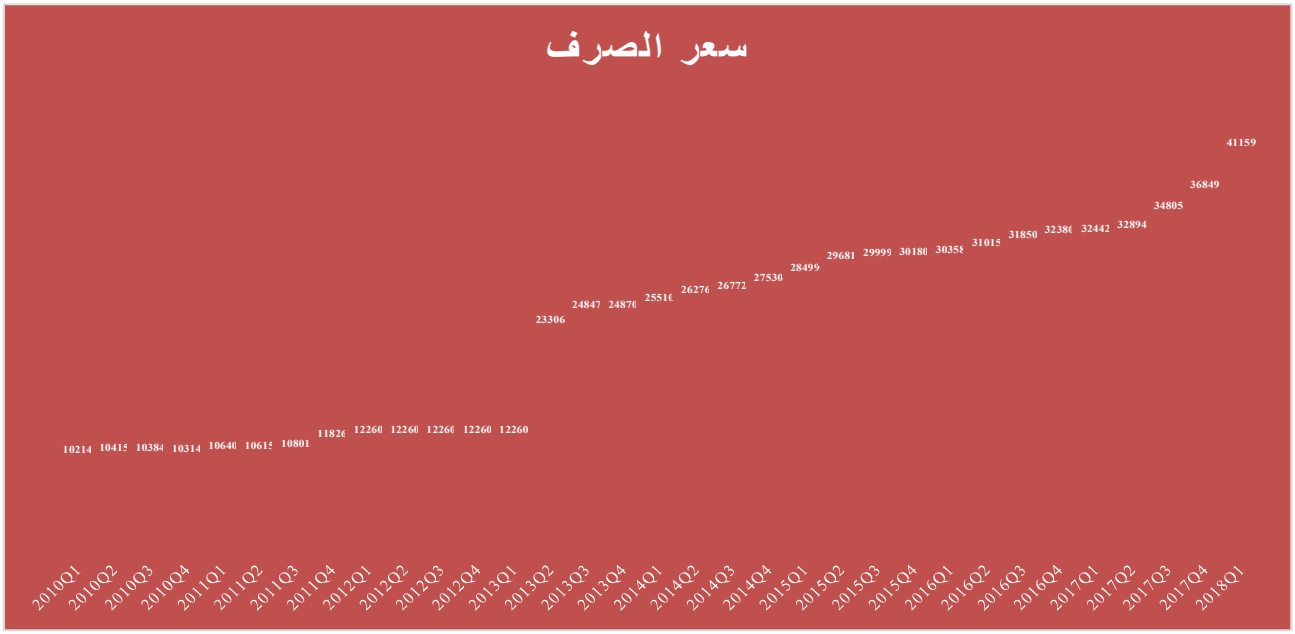

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

الفرع الثاني: الاختبارات القياسية

سنقوم باجراء مختلف الاختبارات القياسية الخاصة بهذا النموذج

أولا: اختبار استقرارية المتغيرات: بإجراء اختبار PP (Philips Perron-PP) للكشف عن جذور الوحدة.

من خلال نتائج اختبار الاستقرارية في الجدول أدناه، يعتبر متغير التمويل البنكي الاسلامي مستقر عند المستوى، لان القيم الاحتمالية هي أقل من 0.05، وبالتالي فالتمويل متكامل من الدرجة 0. بينما المتغيرات التابعة غير مستقرة عند المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى استقرت، وبالتالي فهي متكاملة عند الدرجة 1، والجدول أعلاه يوضح هذا.

جدول رقم(01): اختبار pp لاستقرارية المتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		FIN	INF	GDP	M2	EXC
With Constant	t-Statistic	-5.0718	-2.0190	-0.2985	0.3208	0.3208
	Prob.	***0.0002***	***0.2776***	***0.9144***	***0.9758***	***0.9758***
		***	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.3063	-2.8132	-4.9562	-2.3450	-2.3450
	Prob.	***0.0000***	***0.2031***	***0.0019***	***0.3994***	***0.3994***
		***	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0753	-1.0192	4.0827	2.5179	2.5179
	Prob.	***0.0382***	***0.2705***	***0.9999***	***0.9962***	***0.9962***
		**	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(FIN)	d(INF)	d(GDP)	d(M2)	d(EXC)
With Constant	t-Statistic	-48.4360	-6.6659	-17.7703	-4.6814	-4.6814
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0007***	***0.0007***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-47.3223	-6.9983	-17.3351	-4.7109	-4.7109
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0036***	***0.0036***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-21.9845	-6.7809	-7.4852	-3.9361	-3.9361
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0003***
		***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

ثانيا: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تهتم العلاقة السببية في تحديد أي من المتغيرات المستقلة المسببة في المتغير التابع أو العكس

من خلال الجدول أدناه, نلاحظ أن توجد علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو التمويل البنكي الإسلامي عند مستوى معنوية 05%، أي أن التمويل البنكي الإسلامي يسبب في الناتج المحلي الإجمالي، لأن القيمة الاحتمالية اقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة أن التمويل البنكي الإسلامي لا يسبب في الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية البديلة.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب في التمويل البنكي الإسلامي عند مستوى معنوية 10%، لان القيمة الإحتمالية اقل من 0.1، ونفس الشيء بالنسبة لمتغير العرض النقدي يسبب في التمويل البنكي الإسلامي عند مستوى المعنوية المذكور. بينما لا توجد أي علاقة سببية بين التضخم والتمويل البنكي الإسلامي في إيران.

جدول رقم(02) : العلاقة السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل البنكي الاسلامي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/01/21 Time: 18:34			
Sample: 2010Q1 2018Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause FIN	31	3.22178	0.0562
FIN does not Granger Cause GDP		6.02061	0.0071
INF does not Granger Cause FIN	31	2.15666	0.1360
FIN does not Granger Cause INF		0.77458	0.4712
M2 does not Granger Cause FIN	31	3.15179	0.0595
FIN does not Granger Cause M2		0.03246	0.9681
INF does not Granger Cause GDP	31	0.72058	0.4959
GDP does not Granger Cause INF		2.68363	0.0872
M2 does not Granger Cause GDP	31	0.54252	0.5877
GDP does not Granger Cause M2		4.04345	0.0296
M2 does not Granger Cause INF	31	4.78123	0.0171
INF does not Granger Cause M2		2.51516	0.1003

المصدر: مخرجات eviews 12

الفرع الثالث: اختبارات تقدير النموذج

أولا: اختبارات تقدير نموذج ARDL

قمنا بتقدير نموذج أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة التمويل البنكي الإسلامي في ايران باستخدام نموذج ARDL، ونتائج التقدير موضحة فيما يلي:

1- تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

مادام أن المتغيرات المستقلة مستقرة عند الفرق الأول والمتغير التابع I(0) فانه يمكننا[1] إجراء اختبار الحدود لنموذج ARDL، ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء لكل متغير والنتائج من خلال قمنا بإجراء اختبار نماذج مختلفة لـــ ardl وفقا لقيم التأخير لكل من المتغير التابع max lag y والمتغيرات المستقلة max lag x.

شكل رقم(05) : فترات الإبطاء الزمني لنموذج ardl

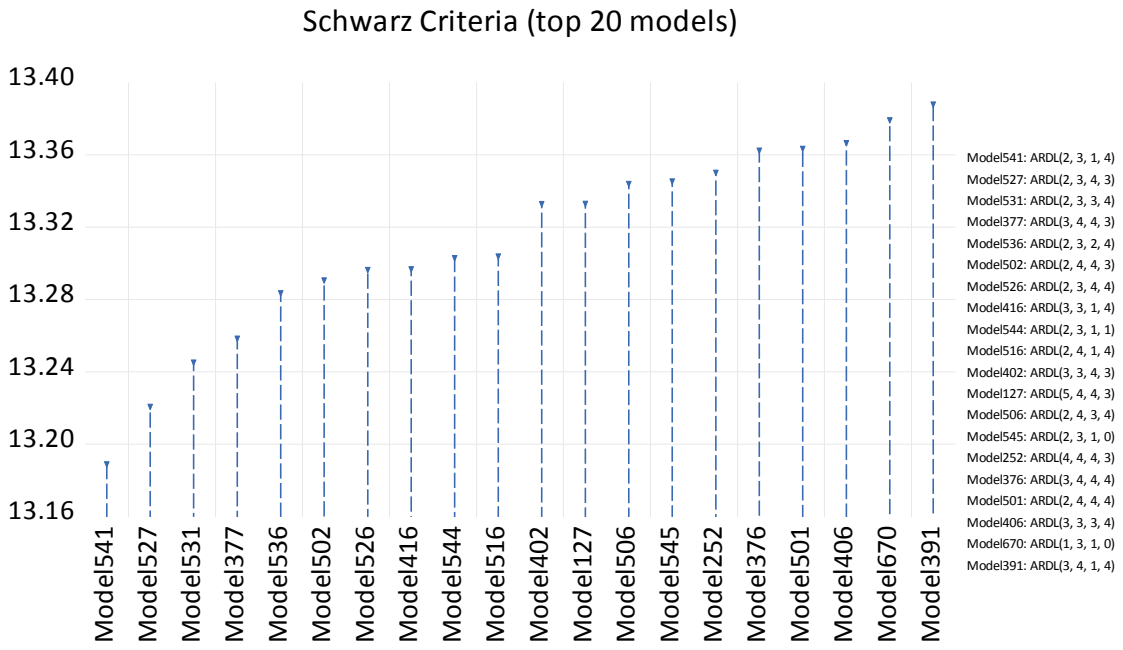

المصدر: مخرجات eviews 12

يعد نموذج(4، 1 ،3 ،2)ardl الافضل لاجراء اختبار ARDL

2- تقدير نموذج ARDL: بعد تحديد فترة الإبطاء، نقوم الآن بتقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL، والنتائج موضحة في الجدول أدناه

من خلال نتائج تقدير نموذج (2.3.1.4)ardl، نستخلص ما يلي:

- المتغير التابع المبطئ FIN(−2) بفترتين له علاقة سلبية ومعنوية مع المتغير FIN.
- المتغير المستقل GDP له علاقة طردية ومعنوية مع المتغير التابع FIN.
- المتغير المستقل INF له علاقة طردية ومعنوية مع المتغير التابع FIN.
- المتغير المستقل M2 له علاقة طردية لكن ليست معنوية مع المتغير التابع FIN.
- معامل الارتباط R^2=0.87 وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 87%.

[1] – Emika Nkoro، A. K.. **Autoregressive distributed lag(ARDL) cointegration technique** ; application and interpretation. journal of Statistical and Econometric Methods ، 5 (4)، (2016)، p. 78.

- احتمالية فيشر prob(F−statistic)= 0.000126 ما يعني أن النموذج له معنوية إجمالية.

جدول رقم(03) : تقدير نموذج ardl(2.3.1.4)

Dependent Variable: FIN				
Method: ARDL				
Date: 06/01/21 Time: 19:18				
Sample (adjusted): 2011Q1 2018Q1				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selecti				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
automatic): GDP INF M2،Dynamic regressors (4 lags				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 750				
4)، 1، 3،Selected Model: ARDL(2				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FIN(-1)	0.262820	0.161833	1.624016	0.1252
FIN(-2)	-0.497886	0.199509	-2.495558	0.0247
GDP	0.662050	0.131533	5.033350	0.0001
GDP(-1)	-0.617348	0.140785	-4.385033	0.0005
GDP(-2)	0.345713	0.112136	3.082984	0.0076
GDP(-3)	-0.547809	0.120785	-4.535404	0.0004
INF	47.90208	15.30202	3.130441	0.0069
INF(-1)	-46.97273	15.03444	-3.124342	0.0070
M2	0.006542	0.013023	0.502353	0.6227
M2(-1)	0.028116	0.015552	1.807872	0.0907
M2(-2)	0.008913	0.015424	0.577856	0.5719
M2(-3)	-0.043735	0.015371	-2.845225	0.0123
M2(-4)	0.030089	0.011668	2.578884	0.0210
C	12.51687	139.4823	0.089738	0.9297
R-squared	0.876491	Mean dependent var		356.3579
Adjusted R-squared	0.769450	S.D. dependent var		213.5881
S.E. of regression	102.5556	Akaike info criterion		12.40496
Sum squared resid	157764.9	Schwarz criterion		13.06503
Log likelihood	-165.8719	Hannan-Quinn criter.		12.61169
F-statistic	8.188362	Durbin-Watson stat		2.291751
Prob(F-statistic)	0.000126			

المصدر: من إعدا الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

3- اختبار الحدود لنموذج ardl(1.0.2.0): لغرض اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنقوم باجراء اختبار الحدود الذي يعتمد على احصائية فيشر كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(04) : اختبار الحدود bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic:n=1000	
F-statistic	7.791898	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعدا الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

نقارن قيمة F-STAT ب LEVEL I_0 و LEVEL I_1 حيث انه اذا كان:

F-STAT> I_1 هناك تكامل مشترك

F-STAT> I_0 ليس هناك تكامل مشترك

I_0< F-STAT <I_1 منطقة شك او عدم التأكد

نلاحظ أن قيمة (3.586)=I_1<7.791898 =F-stat،(4.306)،(5.966) ومنه يمكن القول انه يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

4- منهجية تصحيح الخطأ VECM-ARDL: بعد إجراء اختبار الحدود Bounds test تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، سنحاول ألان دراسة إذا كان هناك إمكانية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل عن طريق دراسة معلمة تصحيح الخطأ C(1) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(05): اختبار منهجية تصحيح الخطأ لنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FIN)
Selected Model: ARDL(2، 3، 1، 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/01/21 Time: 19:58
Sample: 2010Q1 2018Q4
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.51687	139.4823	0.089738	0.9297
FIN(-1)*	-1.235066	0.222540	-5.549858	0.0001
GDP(-1)	-0.157394	0.146339	-1.075542	0.2991
INF(-1)	0.929352	15.50958	0.059921	0.9530
M2(-1)	0.029925	0.014892	2.009463	0.0628
D(FIN(-1))	0.497886	0.199509	2.495558	0.0247
D(GDP)	0.662050	0.131533	5.033350	0.0001
D(GDP(-1))	0.202096	0.128423	1.573671	0.1364
D(GDP(-2))	0.547809	0.120785	4.535404	0.0004
D(INF)	47.90208	15.30202	3.130441	0.0069
D(M2)	0.006542	0.013023	0.502353	0.6227
D(M2(-1))	0.004733	0.011646	0.406372	0.6902
D(M2(-2))	0.013646	0.011024	1.237863	0.2348
D(M2(-3))	-0.030089	0.011668	-2.578884	0.0210

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.127437	0.121906	-1.045371	0.3124
INF	0.752471	12.54516	0.059981	0.9530
M2	0.024230	0.012118	1.999456	0.0640
C	10.13458	113.1298	0.089584	0.9298

EC = FIN - (-0.1274*GDP + 0.7525*INF + 0.0242*M2 + 10.1346)

المصدر: مخرجات eviews 12

مما سبق لاحظنا عدم وجود معلمة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية في المدى الطويل بين التمويل البنكي الاسلامي ومتغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة وهذا يعني أنه لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني.

5- اختبارات صلاحية النموذج

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الموضحة أدناه أن قيمة إحصائية JB تقدر بـــ 1.496296 والقيمة الاحتمالية الموافقة لهذا الاختبار تقدر ب(Prob=0.473)، وهما أكبر من0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، ونرفض الفرضية البديلة .

شكل رقم(06): اختبار Jarque-Bera

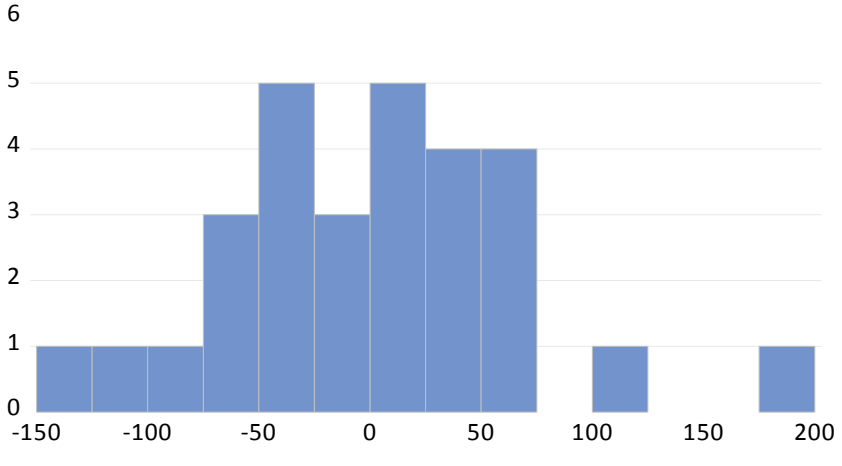

المصدر: مخرجات eviews 12

- **اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء:** نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية Fprob تقدر بـــ 0.1778 والقيمة المحسوبة المقابلة لها تقدر بـــــ1.676777 وهما أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية(H0) القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي ونرفض الفرضية البديلة(H1) التي تقول بعدم ثبات حد الخطأ العشوائي.

الجدول رقم(06): اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء

F-statistic	1.676777	Prob. F(15، 13)	0.1778
Obs*R-squared	19.11838	Prob. Chi-Square(15)	0.2084
Scaled explained SS	5.174651	Prob. Chi-Square(15)	0.9905

المصدر: مخرجات eviews 12

- **اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:** نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن القيمة الاحتمالية Fprob تقدر ب 0.572 وهي اكبر من 5 بالمائة وبالتالي نقبل الفرض العدم القائلة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونرفض الفرض البديلة التي تقول بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

جدول رقم(07): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

F-statistic	0.790974	Prob. F(4، 9)	0.5595
Obs*R-squared	7.543061	Prob. Chi-Square(4)	0.1098

المصدر: مخرجات eviews 12

- **اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج**

نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Récursive Residual أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يتضح من الشكلين البيانين أدناه أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة؛ مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين التمويل البنكي الاسلامي في ايران وبقية المتغيرات الأخرى.

شكل رقم(07) : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

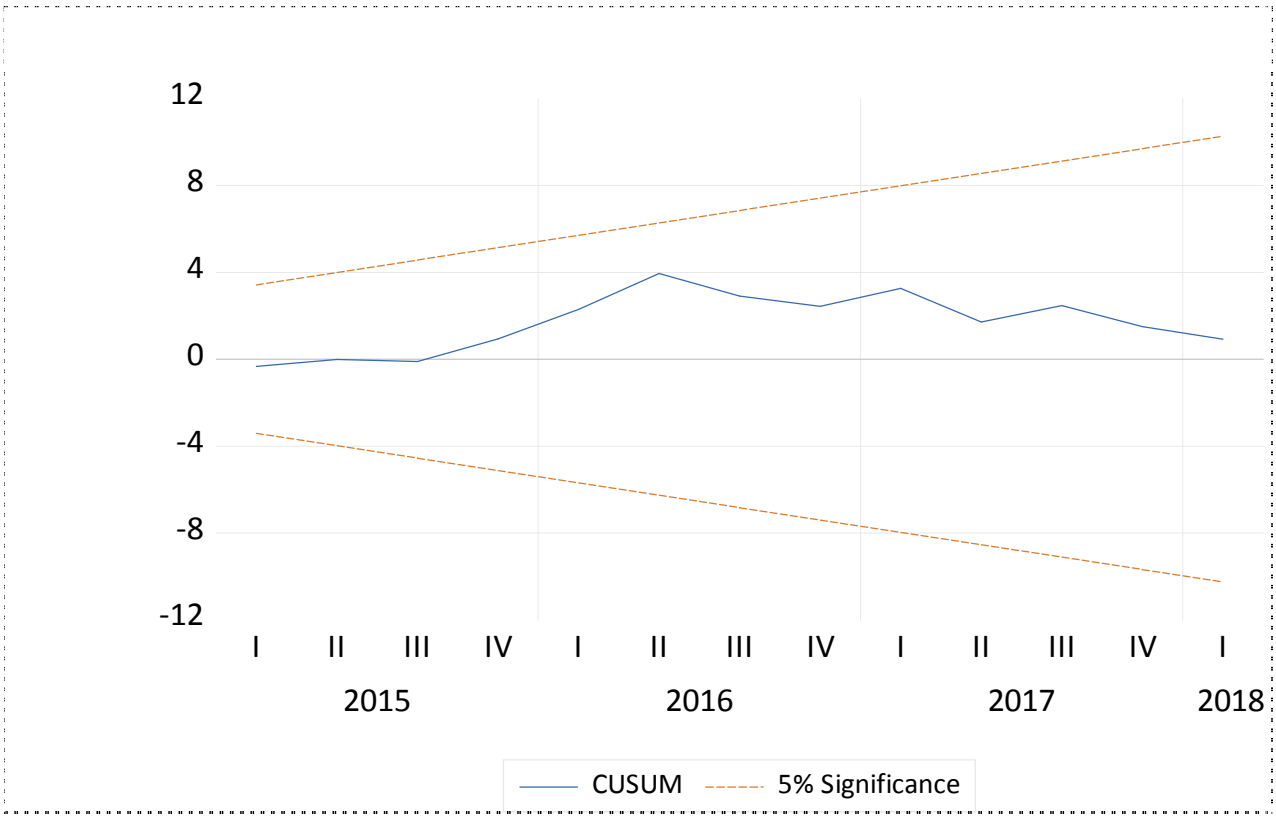

المصدر: مخرجات eviews 12

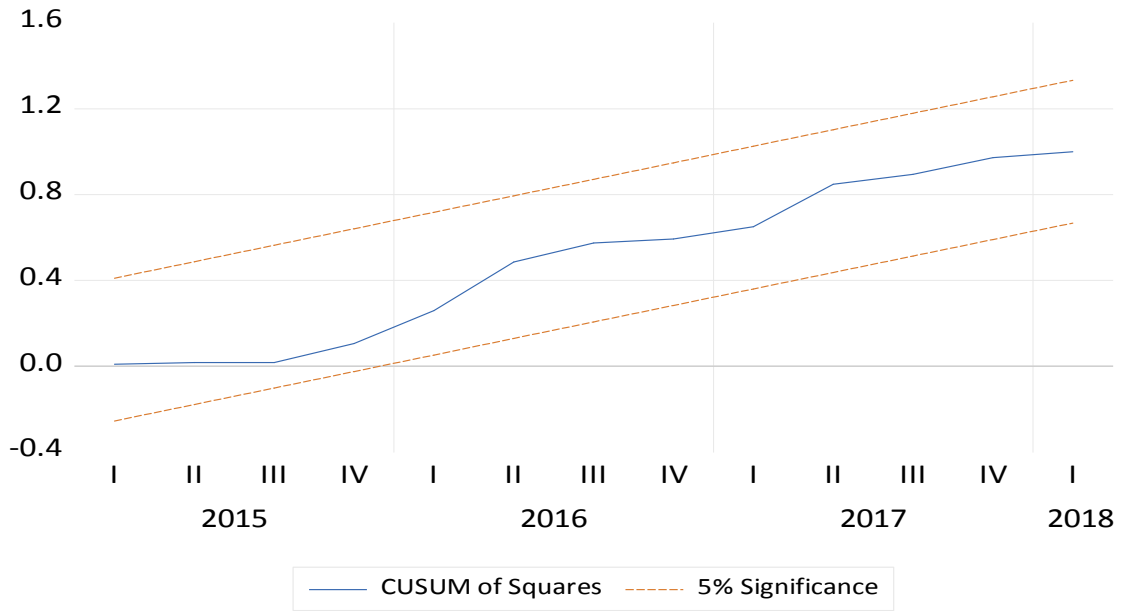

المصدر: مخرجات eviews 12

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها

من خلال تحليل البيانات والمعطيات وبالاعتماد على نتائج الاختبارات التي تم اجراؤها على السلاسل الإحصائية والمتحصل عليها بواسطة البرنامج الإحصائي Eviews9 توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي سنقوم بمناقشتها فيما يلي:

- ❖ كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة فيما بينها، عدا التمويل البنكي الاسلامي مستقر عند المستوى، ودرجة تكامل المتغيرات هي I(1) و I(0) على التوالي.
- ❖ تم تقدير نموذج ARDL بناء على أن تكامل المتغيرات مزيج من الدرجة1 والدرجة 0 كما أنها ليست متكاملة من الدرجة2، واختبار الحدود ومنهجية تصحيح الخطأ.
- ❖ إضافة إلى اختبار مدى صلاحية النموذج من خلال اختبارات التوزيع الطبيعي واختبار ثبات التجانس والارتباط الذاتي للأخطاء وأخيرا اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.
- ❖ توجد علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو التمويل البنكي الاسلامي عند مستوى معنوية 05%، أي أن التمويل البنكي الاسلامي يسبب في الناتج المحلي الإجمالي، لان القيمة الاحتمالية اقل من 5%.
- ❖ كما أن الناتج المحلي الاجمالي يسبب في التمويل البنكي الاسلامي عند مستوى معنوية 10%، لان القيمة الاحتمالية اقل من 0.1، ونفس الشيء بالنسبة لمتغير العرض النقدي يسبب في التمويل البنكي الاسلامي عند مستوى المعنوية المذكور. بينما لا توجد اي علاقة سببية بين التضخم والتمويل البنكي الاسلامي في ايران.
- ❖ المتغير التابع المبطئ FIN(−2) بفترتين له علاقة سلبية ومعنوية مع المتغير FIN.

- ❖ المتغير المستقل GDP له علاقة طردية ومعنوية مع المتغير التابع FIN، بمعنى ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة التمويل البنكي الاسلامي في ايران وهذا يكون مدعوما بزيادة الطلب على التمويل البنكي نتيجة التوسع الاقتصادي، والعكس في حالة الركود الاقتصادي يؤدي الى تراجع الطلب على التمويل البنكي.
- ❖ المتغير المستقل INF له علاقة طردية ومعنوية مع المتغير التابع FIN، فزيادة معدل التضخم يؤدي الى زيادة التمويل البنكي، والعكس في حالة انخفاضه.
- ❖ المتغير المستقل M2 له علاقة طردية لكن ليست معنوية مع المتغير التابع FIN.
- ❖ معامل الارتباط R2=0.87 وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة المدروسة تشرح التغيرات التي تحدث في التمويل البنكي الاسلامي في ايران بنسبة 87%.
- ❖ يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- ❖ لا توجد علاقة توازنية في المدى الطويل بين التمويل البنكي الاسلامي ومتغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة وهذا يعني أنه لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني.
- ❖ الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، وهذا ما توصل له اختبار التوزيع الطبيعي الذي يفترض أن الأخطاء العشوائية تكون موزعة طبيعيا حيث كانت قيمة الاحتمالية الموافقة للاختبارين أكبر من 5%.
- ❖ ثبات تباين تجانس حد الخطأ العشوائي، وعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالنسبة للنموذج المقدر.
- ❖ تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ADRL بالنسبة للنموذج المدروس.

خلاصة الفصل:

لقد كانت الغاية من هذا الفصل هي معرفة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية و التمويل البنكي الإسلامي في إيران، وذلك من خلال تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، حيث تطرقنا فيه الى الطريقة والادوات الاحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة، بالإضافة الى اخضاع متغيرات الدراسة الى مجموعة من الاختبارات القياسية من بينها منهجية الاستقرايرية وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ، كما قمنا بدراسة اختبار السببية ودرجة التكامل بين المتغيرات وغيرها من اختبارات وذلك لمعرفة أثر تلك المتغيرات الاقتصادية على التمويل البنكي الاسلامي في إيران.

وفي الأخير قمنا بعرض النتائج التي قمنا بالتوصل إليها وتحليلها، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها هي وجود علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحوى التمويل البنكي الإسلامي في حين أنه لاتوجد أي علاقة سببية بين التضخم والتمويل البنكي الإسلامي في إيران، وكذلك وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتمويل البنكي الإسلامي بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة التمويل البنكي الإسلامي.

خـــاتـــمة

خاتمة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود على التمويل البنكي الإسلامي في إيران، وذلك باستخدام النموذج الأفضل والأمثل الذي يمكننا من معرفة دور كل متغيرومدى مساهمته في التأثير على التمويل البنكي الإسلامي، حيث تطرقنا في المرحلة الأولى من الدراسة الى أخذ مفاهيم وتعاريف وجيزة حول متغيرات الاقتصاد الكلي موضوع الدراسة، كما اخذنا تعاريف حول التمويل وضوابطه، أما في المرحلة الثانية حاولنا تطبيق النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري من خلال اخضاع متغيرات الدراسة إلى مجموعة من الاختبارات القياسية وذلك من خلال منهجية التكامل المشترك واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة وتتمثل هذه الاختبارات التي خضعت لها متغيرات الدراسة في دراسة الإستقرارية واختبار درجة التكامل المشترك وذلك لغرض معرفة ماإذا كانت المتغيرات مستقرة .أم لا، بالإضافة إلى اختبار الحدود، ثم يليه تقدير النموذج وفحص جودته وغيره من الاختبارات القياسية الاخرى.

وبعد كل هذه الاختبارات التي خضعت لها متغيرات الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تعتبر كتأكيد أو نفي للفرضيات وكإجابة على اشكالية الدراسة المتمثلة في: ما أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل البنكي الاسلامي في إيران

أولا : نتائج الدراسة النظرية:

- يعتبر التمويل المحرك الأساسي لنشاط البنوك الإسلامية وهو يعرف على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها
- تعتبر ضوابط التمويل من أهم الضوابط المستخدمة لمعرفة أداء تمويل البنوك
- يعتبر التضخم من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على التمويل البنكي الإسلامي، حيث أن معدلات التضخم المنخفضة تؤدي إلى زيادة الاقتراض، الامر الذي ينعكس سلبا على التمويل البنكي الإسلامي
- يعد الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية المؤثرة على التمويل البنكي الإسلامي.
- إن لسعر الصرف أثر على التمويل البنكي الإسلامي ، حيث إن الارتفاع في أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة تمويل البنوك الإسلامية
- يعتبر عرض النقود من متغيرات الإقتصاد الكلي التي تؤثر على التمويل البنكي بحيث إن الإرتفاع الكبير في عرض النقود يؤدي إلى زيادة التمويل البنكي الإسلامي

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

1- كل المتغيرات التابعة غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة بعد إجراء الفروق الأولى وهي متكاملة عند الدرجة1، أما التمويل فهو مستقر عند المستوى ومتكامل من الدرجة0.

2- وجود علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو التمويل البنكي الإسلامي بينما لا توجد أي علاقة سببية بين التضخم والتمويل البنكي الإسلامي في إيران.

3- المتغيرات المستقلة تفسر 87% من التغيرات التي تحدث في التمويل البنكي الاسلامي في ايران.

5- وجود تكامل مشترك بين كل من التمويل مع متغيرات اقتصاد الكلي (M2، INF،GDP)

6- الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، وعدم وجود ارتباط ذاتي لأخطاء

7- النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

8- للناتج المحلي الإجمالي أثر معنوي وإيجابي على التمويل بحيث يعتبر أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا على تمويل البنوك الإسلامية في إيران

9- إن العلاقة بين التضخم والتمويل هي علاقة طردية، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات التمويل.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يجب وضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير لتوضيح أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على تمويل البنوك الإسلامية في إيران والتي نذكر منها:

- إقامة ندوات وطنية ودولية لمناقشة موضوعات التمويل البنكي الإسلامي
- تحفيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات المتعلقة بالتمويل في البنوك الإسلامية
- معالجة موضوع أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل البنكي الإسلامي في الجزائر مع تغير المتغيرات الاقتصادية
- محاولة التطلع للاستفادة من تجارب الدول الأخرى

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض آفاق الدراسة

1- إجراء الدراسة باستعمال تقنيات وطرق أخرى

2- محاولة تطبيق هذا الموضوع على بنوك إسلامية أخرى لدول مغايرة

3- استخدام دراسة قياسية لمتغيرات اقتصادية أخرى وأثرها على التمويل البنكي الإسلامي في إيران

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم

المراجع:

- **الكتب**

1- مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى

2- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد، الطبعة الأولى، 2011.

- **الرسائل الجامعية:**

1- أنس قيب الله، حمد ابراهيم، زينب بشير علي عبد الله، **نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان باستخدام السببية خلال الفترة(1990-2015)**، قسم الاقتصاد القياسي والاحصاء الاجتماعي، السودان، 2016

2- سعد الدين حسن، إدريس يحي، **أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان**، دراسة تطبيقية(1992-2015)، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان، 2016

3- عبد القادر بسبع، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأسهم الإسلامية**، دراسة حالة مؤشر فاينانشال تايمز الإسلامي لبورصة ماليزيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019

4- الطيب محجوبو محمد توم بخيث،**استخدام صيغ التمويل الاسلامية في المصارف السودانية**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، تخصص التمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018

5- بايشي نعيمة، قويدري صفاء، **أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة السودان مابين الفترة(1990-2015)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، أدرار، 2019-2020.

6- محمد يحي الرفيق،**أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، كلية العلوم الادارية**، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمار

7- عرفة عبد المطلب، ألجاك يوسف، **أثر التمويل بصيغة المرابحة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السودان**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجيستر في علوم الاقتصاد،كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان، 2006.

8- محمد بن البار، فرحات عباس، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

10- فاتح جميلة، بوشنتوف نور الهدى، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم، الناتج المحلي الاجمالي النفد) على ربيحة البنوك الاسلامية السعودية خلال الفترة 2013-2019**، مذكرة تدخل ضمن لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية، أدرار، 2019-2020

❖ **المجلات :**

1- أحمد عبد الله، إبراهيم، محمد شريف بشير شريف، **محددات التضخم في السودان خلال الفترة(1977-2015)**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد3، العدد2، السودان، 2017.

2-إبراهيم فضل المولى البشير، معاوية محمد خاطر بريمة، **التمويل بصيغة المرابحة وأثره في الأداء الاقتصادي**، دراسة تحليلة في الفترة من 2000إلى 2010، مجلة البحث العلمي للعلوم والاداب، العدد15، 2010.

3- حسن توكل، أحمد فضل، **أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان(1980-2014)**، مجلة الشمال للعلوم الاساسية والتطبيقية، المجلد1، العدد2، الخرطوم، 2016.

4- فوزي شوق، السعدي رجال، **قياس العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017

5- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، **أثر تطبيقات التمويل الاسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية**، دراسة تحليلة على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد9، العدد16، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019.

6- إبراهيم عبد الحليم عبادة،ميساء منير ملحم، **الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الاسلامي في الأردن**، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد46،العدد3.

7- عبد الرحمن عبد الله كبسور، أسامة حسن محمد يوسف، **التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان**، مجلة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، العدد4،2014.

8- وراق علي، وراق ناصر، **أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان**، مجلة الدراسات العليا، العدد15، جامعة النيلين، كلية الامارات، 2016.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1-Shamsun Nahar،Niluthpaul Sarker، **Are Macroeconomic Factorcs Substantially Influential For Islamic Bank Financing ? Crocc-Country Evidenc**، journal of Business and Management، volume18.

2- Tatia Nursyamsiah،Macroeconomic،**Determinant of islamic Banking financing**،Tazakia islamic financing and Business Review،Volume11(2)،2017

3-Shazia Zahid،AB.Basit، **impact of macroeconomic factors on the Grouth of islamic Banking Acase of pacistan**، journal of finance & Economics Resoaarch،Volum3،2018.

4- Bakri Abdul Karim، aod Other،**Determinant of islamic Bank Financing in Malaysia**، journal economi Malaysia51(2)،2017.

5-Emika Nkoro، A. K.. **Autoregressive distributed lag(ARDL) cointegration technique** ; application and interpretation. journal of Statistical and Econometric Methods ، 5 (4)، (2016

المواقع

- http//ar.pharoskc.com، نظرة عامة ودليل لأفضل بنوك في إريران، 25/04/2021 9:05

-25/4/2021 .WWW.oratefinanceins titute.com،23:07.

الملحق رقم 01: تطور متغيرات الإقتصاد الكلي والتمويل البنكي الإسلامي في إيران خلال الفترة الممتدة من 2010-2018.

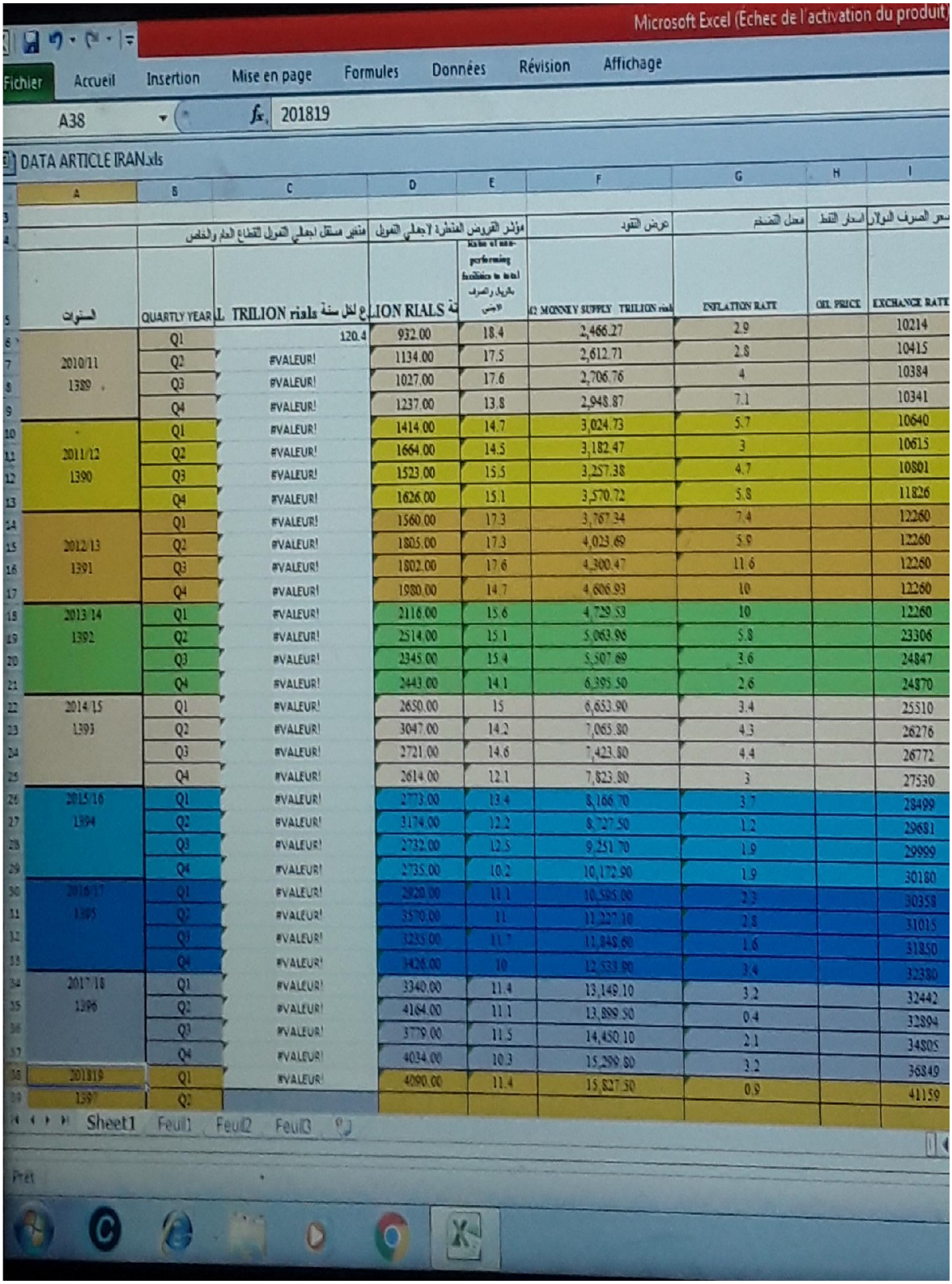

السنوات	QUARTLY YEAR	L TRILION rials	ION RIALS		2 MONNEY SUPPLY TRILION rials	INFLATION RATE	OIL PRICE	EXCHANGE RATE
2010/11 1389	Q1	120.4	932.00	18.4	2,466.27	2.9		10214
	Q2	#VALEUR!	1134.00	17.5	2,612.71	2.8		10415
	Q3	#VALEUR!	1027.00	17.6	2,706.76	4		10384
	Q4	#VALEUR!	1237.00	13.8	2,948.87	7.1		10341
2011/12 1390	Q1	#VALEUR!	1414.00	14.7	3,024.73	5.7		10640
	Q2	#VALEUR!	1664.00	14.5	3,182.47	3		10615
	Q3	#VALEUR!	1523.00	15.5	3,257.38	4.7		10801
	Q4	#VALEUR!	1626.00	15.1	3,570.72	5.8		11826
2012/13 1391	Q1	#VALEUR!	1560.00	17.3	3,767.34	7.4		12260
	Q2	#VALEUR!	1805.00	17.3	4,023.69	5.9		12260
	Q3	#VALEUR!	1802.00	17.6	4,300.47	11.6		12260
	Q4	#VALEUR!	1980.00	14.7	4,606.93	10		12260
2013/14 1392	Q1	#VALEUR!	2116.00	15.6	4,729.53	10		12260
	Q2	#VALEUR!	2514.00	15.1	5,063.96	5.8		23306
	Q3	#VALEUR!	2345.00	15.4	5,507.69	3.6		24847
	Q4	#VALEUR!	2443.00	14.1	6,395.50	2.6		24870
2014/15 1393	Q1	#VALEUR!	2650.00	15	6,653.90	3.4		25510
	Q2	#VALEUR!	3047.00	14.2	7,065.80	4.3		26276
	Q3	#VALEUR!	2721.00	14.6	7,423.80	4.4		26772
	Q4	#VALEUR!	2614.00	12.1	7,823.80	3		27530
2015/16 1394	Q1	#VALEUR!	2773.00	13.4	8,166.70	3.7		28499
	Q2	#VALEUR!	3174.00	12.2	8,727.50	1.2		29681
	Q3	#VALEUR!	2732.00	12.5	9,251.70	1.9		29999
	Q4	#VALEUR!	2735.00	10.2	10,172.90	1.9		30180
2016/17 1395	Q1	#VALEUR!	2820.00	11.1	10,595.00	2.3		30358
	Q2	#VALEUR!	3570.00	11	11,227.10	2.8		31015
	Q3	#VALEUR!	3235.00	11.7	11,849.60	1.6		31850
	Q4	#VALEUR!	3426.00	10	12,533.80	3.4		32380
2017/18 1396	Q1	#VALEUR!	3340.00	11.4	13,149.10	3.2		32442
	Q2	#VALEUR!	4164.00	11.1	13,889.50	0.4		32894
	Q3	#VALEUR!	3779.00	11.5	14,450.10	2.1		34805
	Q4	#VALEUR!	4034.00	10.3	15,259.80	3.2		36849
201819	Q1	#VALEUR!	4090.00	11.4	15,827.50	0.9		41159
1397	Q2							

المصدر : التقارير ربع سنوية (الناتج المحلي الإجمالي التضخم سعر الصرف وعرض النقود)

أثر متغيرات الإقتصاد الكلي(التضخم,عرض النقود, الناتج المحلي الإجمالي,سعر الصرف) على التمويل البنكي الإسلامي في إيران خلال الفترة 2010-2019

The Impact of MacroeconomicVariables(Inflation,Money,Supply, GDP, ,Exchange rate)on Islamic Banking Finance in Iran

par : BAYOUCEF Hafsa ; SALOUSSE Houria

directeur : ABDERRAHMANE Abdelkader

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التمويل البنكي الإسلامي في إيران خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010إلى 2018م. وتم الاعتماد فيها على الجانب الوصفي في الجانب النظري عند تطرقنا للمفاهيم العامة الخاصة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عرض النقود) والتمويل البنكي الإسلامي وفي الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي أثناء دراسة تطور المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما استخدمنا المنهج الإحصائي والقياسي باستخدام برنامج Eviews9 للوصول إلى نتائج المحصل عليها.

توصلت الدراسة الى أن للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم أثر إيجابي على التمويل، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المتغيرات الإقتصادية تأثيرا على التمويل البنكي الإسلامي في إيران، أما عرض النقود لها تأثير إيجابي على التمويل البنكي الإسلامي، فهي تساهم في زيادة التمويل البنكي الإسلامي خلال الفترة(2010م-2018م)

الكلمات المفتاحية: التمويل، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر النفط،الإستقرارية، السببية، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract:

This staudy aims to clarify the impact of macroeconomic variable on islamic banking finance in Iran during the period from2010 to 2018. it was relied on the therotical side when we touched on the general concepts of mqcroeconomic variable(inflation,GDP, mony supply) and islamic bank finance.On the applied side,we used the analytical method while studing the devlipment of independent variable and dependent variabl,and we also used the method statistical and standard using eviews12 program to reach the obtained result.

The study found that GDP and inflation have a positive impact on finance, as GDP is the most economic variable affecting Islamic bank finance in Iran, and the offer of money has a positive impact on Islamic bank financing, contributing to the increase in Islamic bank financing during the period (2010-2018).

Keywords: Islamic bank financing, money supply, GDP, inflation, Iran.